

الباب الاول

الخبر

- الفصل الأول : تقسيم الخبر باعتبار وصوله اليه •
- الفصل الثاني : الخبر المقبول •
- الفصل الثالث : الخبر المردود •
- الفصل الرابع : الخبر المشترك بين المقبول والمردود •

الفصل الأول

- تقسيم الخبر باعتبار وصوله إلينا.

ينقسم الخبر باعتبار وصوله إلينا إلى قسمين :

- ١ - فان كان له طرق بلا حُصْر عدد معين فهو المتواتر .
 - ٢ - وان كان له طرق محصورة بعدد معين فهو الآحاد .
- ولكل منهما أقسام وتفاصيل، سأذكرها وأبسطها ان شاء الله تعالى وأبدأ ببحث المتواتر .

المنجث الأول

الخبر المتواتر

١ - تعريفه :

(أ) لغة : هو اسم فاعل مشتق من التواتر أي التتابع ، تقول

تواتر المطر أي تتابع نزوله .

(ب) اصطلاحاً : ما رواه عدد كثير تُحيل العادة تواترهم على

الكذب .

ومعنى التعريف : أي هو الحديث أو الخبر الذي يرويه في كل

طبقة من طبقات سنده رواة كثيرون يحكم العقل عادة باستحالة أن

يكون أولئك الرواة قد اتفقوا على اختلاق هذا الخبر .

٢ - شروطه :

يتبين من شرح التعريف أن التواتر لا يتحقق في الخبر
إلا بشروط أربعة وهي :

(أ) أن يرويه عدد كثير ، وقد اختلف في أقل الكثرة على أقوال .
المختار أنه عشرة أشخاص (١) .

(ب) أن توجد هذه الكثرة في جميع طبقات السند .

(ح) أن تُحيل العادة تواطؤهم على الكذب (٢) .

(د) أن يكون مُسْتَنْدٌ خبرهم الحسَّ .

كقولهم سمعنا أو رأينا أو لمسنا أو ... أما إن كان مستند
خبرهم العقل ، كالقول بحدوث العالم مثلاً ، فلا يسمى الخبر
حينئذ متواتراً .

٣ - حكمه :

المتواتر يفيد العلم الضروري ، أي اليقيني الذي يضطر
الإنسان إلى التصديق به تصديقاً جازماً كمن يشاهد الأمر بنفسه ،
كيف لا يتردد في تصديقه ، فذلك الخبر المتواتر . لذلك كان
المتواتر كله مقبولاً ، ولا حاجة إلى البحث عن أحوال رواته .

٤ - أقسامه :

ينقسم الخبر المتواتر إلى قسمين هما ، لفظي ومعنوي .

(أ) المتواتر اللفظي : هو ما تواتر لفظه ومعناه .

مثل حديث : « من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من

(١) تدريب الراوي ح ٢ - ص ١٧٧ .

(٢) وذلك كأن يكونوا من بلاد مختلفة ، وأجناس مختلفة ، ومذاهب مختلفة ،

وما شابه ذلك ، وبناءً على ذلك فقد يكثر عدد المخبرين ولا يثبت للخبر

حكم المتواتر ، وقد يقل العدد نسبياً ويثبت للخبر حكم المتواتر ، وذلك

حسب أحوال الرواة .

النار » رواه بضعة وسبعون صحابياً •

ب (المتواتر المعنوي : هو ما تواتر معناه دون لفظه •

مثل : أحاديث رفع اليدين في الدعاء ، فقد ورد عنه
صلى الله عليه وسلم نحو مائة حديث ، كل حديث منها
فيه أنه رفع يديه في الدعاء ، لكنها في قضايا مختلفة ،
فكل قضية منها لم تتواتر ، والقدر المشترك بينها -
وهو الرفع عند الدعاء - تواتر باعتبار مجموع
الطرق ^(١) •

٥ - وجوده :

يوجد عدد لا بأس به من الأحاديث المتواترة ، منها حديث
الحوض ، وحديث المسح على الخفين ، وحديث رفع اليدين في الصلاة ،
وحديث نضر الله امرأ ، وغيرها كثير • لكن لو نظرنا الى عدد
أحاديث الآحاد لوجدنا أن الأحاديث المتواترة قليلة جداً •
بالنسبة لها •

٦ - أشهر المصنفات فيه :

لقد اعتنى العلماء بجمع الأحاديث المتواترة وجعلها في مصنف
مستقل ليسهل على الطالب الرجوع اليها ، فمن تلك المصنفات :
أ (الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة : للسيوطي ، وهو
مرتب على الأبواب •

ب (قطف الأزهار : للسيوطي أيضاً ، وهو تلخيص للكتاب
السابق •

ح - نظم المتناثر من الحديث المتواتر : لمحمد بن جعفر
الكتاني • •

(١) تدريب الراوي ح ٢ - ص ١٨٠ •

المبحث الثاني

خبر الآحاد

١ - تعريفه :

(أ) لغة : الآحاد جمع أحد بمعنى الواحد ، وخبر الواحد هو ما يرويه شخص واحد .

(ب) اصطلاحاً : هو ما لم يجمع شروط المتواتر ^(١) .

٢ - حكمه :

يفيد العلم النظري ، أي العلم المتوقف على النظر والاستدلال .

٣ - أقسامه بالنسبة الى عدد طرقه :

يقسم خبر الآحاد بالنسبة الى عدد طرقه الى ثلاثة أقسام .

(أ) مشهور .

(ب) عزيز .

(ح) غريب .

وسأتكلم على كل منها ببحث مستقل .

(١) نزمة النظر ص ٢٦ .

المشهور

١ - تعريفه :

(أ) لغة هو اسم مفعول من « شَهَرْتُ الأمر » اذا أعلنته وأظهرته ،
وسمى بذلك لظهوره .

(ب) اصطلاحاً : ما رواه ثلاثة فأكثر - في كل طبقة - ما لم
يبلغ حد التواتر .

٢ - مثاله :

حديث : « ان الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه » (١)

٣ - المُستَفِيز :

(أ) لغة : اسم فاعل من « استفاض » مشتق من فاض الماء ،
وسمى بذلك لانتشاره .

(ب) اصطلاحاً : اختلف في تعريفه على ثلاثة أقوال وهي :

١ - هو مرادف للمشهور .

٢ - هو أخص منه ، لأنه يشترط في المستفيض أن
يستوي طرفا اسناده ، ولا يشترط ذلك في المشهور .

٣ - هو أعم منه أي عكس القول الثاني .

(١) أخرجه الشيخان والترمذي وابن ماجه وأحمد .

٤ - المشهور غير الاصطلاحي :

ويقصد به ما اشتهر على الألسنة من غير شروط تعتبر. فيشمل:

- أ (ما له اسناد واحد .
- ب (وما له أكثر من اسناد .
- ح (وما لا يوجد له اسناد أصلا .

٥ - أنواع المشهور غير الاصطلاحي :

له أنواع كثيرة أشهرها :

أ (مشهور بين أهل الحديث خاصة : ومثاله حديث أنس
« أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت شهراً بعد
الركوع يدعو على رِعلٍ وذُكَّوان »^(١)

ب (مشهور بين أهل الحديث والعلماء والعوام : مثاله
« المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده »^(٢)

ح (مشهور بين الفقهاء : مثاله حديث « أبغض الحلال الى
الله الطلاق »^(٣)

د (مشهور بين الأصوليين : مثاله حديث « رفع عن أمتي الخطأ
والنسيان وما استكروها عليه » صححه ابن حبان
والحاكم .

هـ (مشهور بين النحاة : مثاله حديث « نَعَمْ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ .
لو لم يخف الله لم يعصه » لا أصل له .

(١) أخرجه الشيخان .

(٢) متفق عليه .

(٣) صححه الحاكم في المستدرک وأقره الذهبي لكن بلفظ « ما أحل الله شيئا
أبغض إليه من الطلاق » .

و (مشهور بين العامة : مثاله حديث « العجلة من الشيطان »
أخرجه الترمذي وحسنه .

٦ - حكم المشهور :

المشهور الاصطلاحي وغير الاصطلاحي لا يوصف بكونه
صحيحاً أو غير صحيح ، بل منه الصحيح ومنه الحسن والضعيف
بل والموضوع ، لكن ان صح المشهور الاصطلاحي فتكون له ميزة
ترجحه على العزيز والغريب .

٧ - أشهر المصنفات فيه :

المراد بالمصنفات في الأحاديث المشهورة هو الأحاديث المشهورة
على الألسنة وليس المشهورة اصطلاحاً . ومن هذه المصنفات .

أ (المقاصد الحسنة فيما اشتهر على الألسنة، للسخاوي .

ب (كشف الخفاء ومزيل الإلباس فيما اشتهر من الحديث على
ألسنة الناس، للعجلوني .

ج (تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس
من الحديث، لابن الدَّبَّع الشيباني .

العزیز

١ - تعریفه :

(أ) لغة : هو صفة مشبهة من «عَزَّ يَعِزُّ» بالكسر، أي قَلُّ وَندَرُ ،
أو من «عَزَّ يَعِزُّ» بالفتح، أي قَوِيٌّ واشتَدَّ ، وسُمي بذلك
أما لقلّة وجوده وندرته ، وأما لقوته بمجيئه من طريق
آخر .

(ب) اصطلاحاً : أن لا يقل رواته عن اثنين في جميع طبقات
السند .

٢ - شرح التعريف :

يعني أن لا يوجد في طبقة من طبقات السند أقلُّ من اثنين ،
أما ان وجد في بعض طبقات السند ثلاثة فأكثر فلا يضر ، بشرط
أن تبقى ولو طبقة واحدة فيها اثنان ، لأن العبرة لأقل طبقة
من طبقات السند .

هذا التعريف هو الراجح كما حرره الحافظ ابن حجر^(١) ،
وقال بعض العلماء : ان العزیز هو رواية اثنين أو ثلاثة ، فلم
يفصلوه عن المشهور في بعض صورته .

٣ - مثاله :

ما رواه الشيخان من حديث أنس . والبخاري من حديث أبي

(١) انظر النخبة وشرحها له ص ٢٤ و ٢١ .

هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبَّ إليه من والده وولده والناس أجمعين » (١)

ورواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن صهيب ، ورواه عن قتادة شعبة وسعيد، ورواه عن عبد العزيز اسماعيل بن عُلَيْسَة وعبد الوارث ، ورواه عن كل جماعة .

٤ - أشهر المصنفات فيه :

لم يصنف العلماء مصنفات خاصة للحديث العزيز ، والظاهر أن ذلك لقلته ولعدم حصول فائدة مهمة من تلك المصنفات .



(١) البخاري ومسلم .

الفَرِيدُ

١ - تعريفه :

أ (لغة : هو صفة مشبهة ، بمعنى المنفرد ، أو البعيد عن أقاربه .

ب (اصطلاحاً : هو ما ينفرد بروايته راوٍ واحد .

٢ - شرح التعريف :

أي هو الحديث الذي يستقل بروايته شخص واحد ، إما في كل طبقة من طبقات السند ، أو في بعض طبقات السند ولو في طبقة واحدة ، ولا تضر الزيادة عن واحد في باقي طبقات السند ، لأن العبرة للأقل .

٣ - تسمية ثانية له :

يطلق كثير من العلماء على الفريد اسماً آخر هو « الفرْد » على أنهما مترادفان ، وغايرُ بعض العلماء بينهما ، فجعل كلا منهما نوعاً مستقلاً ، لكن الحافظ ابن حجر يعتبرهما مترادفين لفظة واصطلاحاً ، إلا أنه قال : إن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته ، فـ « الفرْد » أكثر ما يطلقونه على « الفرْد المطلق » و « الفريد » أكثر ما يطلقونه على « الفرْد النسبي » (١) .

(١) نزمة النظر ص ٢٨ .

٤ - أقسامه :

يقسم الغريب بالنسبة لموضع التفرد فيه الى قسمين هما
« غريب مُطلق » و « غريب نسبي »

أ (الغريب المطلق : أو الفرد المطلق

١ - تعريفه : هو ما كانت الغرابة في أصل سنده ، أي

ما ينفرد بروايته شخص واحد في أصل سنده (١)

٢ - مثاله : حديث «انما الأعمال بالنيات» (٢) تفرد به

عمر بن الخطاب رضي الله عنه : هذا وقد يستمر
التفرد الى آخر السند ، وقد يرويه عن ذلك المتفرد
عدد من الرواة .

ب (الغريب النسبي : أو الفرد النسبي .

١ - تعريفه : هو ما كانت الغرابة في أثناء سنده ، أي

أن يرويه أكثر من راو في أصل سنده ثم ينفرد
بروايته راو واحد عن أولئك الرواة

٢ - مثاله : حديث « مالك عن الزهري عن أنس رضي

(١) وأصل السند أي طرفه الذي فيه الصحابي ، والصحابي حلقة من حلقات
السند ، أي اذا تفرد الصحابي برواية الحديث ، فان الحديث يسمى
غريباً غرابة مطلقة . وأما ما فهمه الملا علي القاري من كلام العافظ
ابن حجر عندما شرح أصل السند بأنه « الموضع الذي يدور الاسناد عليه
ويرجع ولو تعددت الطرق اليه ، وهو طرفه الذي فيه الصحابي من أن
تفرد الصحابي لا يعد غرابة ، وتعليقه ذلك بأنه ليس في الصحابة ما يوجب
قدحاً أو أن الصحابة كلهم عدول فما أظن أن ابن حجر أراد ذلك والله
أعلم ، بدليل أنه عرف الغريب بقوله : « هو ما ينفرد بروايته شخص
واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند » أي ولو وقع التفرد في
موضع الصحابي ، لأن الصحابي حلقة من حلقات السند ، والعلم عند
الله تعالى .

(٢) أخرجه الشيخان .

الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعلى رأسه المغفر^(١) . تفرد به مالك عن الزهري .

٣ - سبب التسمية : وسمي هذا القسم بـ « الغريب النسبي » لأن التفرد وقع فيه بالنسبة الى شخص معين .

٥ - من أنواع الغريب النسبي :

هناك أنواع من الغرابة أو التفرد يمكن اعتبارها من الغريب النسبي ، لأن الغرابة فيها ليست مطلقة ، وانما حصلت الغرابة فيها بالنسبة الى شيء معين ، وهذه الأنواع هي :

(أ) تفرد ثقة برواية الحديث : كقولهم : لم يروه ثقة الا فلان .

(ب) تفرد راو معين عن راو معين : كقولهم : « تفرد به فلان عن فلان » وان كان مروياً من وجوه أخرى عن غيره .

(ح) تفرد أهل بلد أو أهل جهة : كقولهم : « تفرد به أهل مكة أو أهل الشام » .

(د) تفرد أهل بلد أو جهة عن أهل بلد أو جهة أخرى : كقولهم : « تفرد به أهل البصرة عن أهل المدينة ، أو تفرد به أهل الشام عن أهل الحجاز »^(٢)

٦ - تقسيم آخر له :

قسم العلماء الغريب من حيث غرابة السند أو المتن الى :

(أ) غريب متنًا واسنادًا : وهو الحديث الذي تفرد براوية متنه راو واحد .

(١) أخرجه الشيخان .

(٢) لم آت بالأمثلة لأجل الاختصار .

- ب (غريب اسناداً لا متناً : كحديث روى مُتْنُهُ جماعة من الصحابة ، انفراد واحد بروايته عن صحابي آخر .
وفيه يقول الترمذي : « غريب من هذا الوجه » .

٧ - من مظان الغريب :

- أي مكان وجود أمثلة كثيرة له .
- ١ (مُسْنَدُ البُزَّار .
- ب (الْمُعْجَمُ الْأَوْسَطُ للطبراني .

٨ - أشهر المصنفات فيه :

- ١ (غرائب مالك للدارقطني .
- ب (الْأَفْرَادُ للدارقطني أيضاً .
- ح (السِّنَنُ التي تفرد بكل سنة منها أهل بلدة ، لأبي داود السجستاني .



– تقسيم خبر الآحاد بالنسبة الى قوته وضعفه –

ينقسم خبر الآحاد – من مشهور وعزيز وغريب – بالنسبة الى قوته وضعفه الى قسمين وهما :

أ (مقبول : وهو ما تُرْجَحُ صِدْقُ الْمُخْبِرِ به ، وحكمه : وجوب الاحتجاج والعمل به .

ب (مردود وهو ما لم يُتْرَجَّحْ صِدْقُ الْمُخْبِرِ به ، وحكمه : أنه لا يحتج به ولا يجب العمل به . ولكل من المقبول والمردود أقسام وتفصيل سأذكرها في فصلين مستقلين ان شاء الله تعالى .



الفصل الثاني

« الخبر المقبول »

- ٠ - المبحث الأول : أقسام المقبول
- ٠ - المبحث الثاني : تقسيم المقبول الى معمول به وغير معمول به

المبحث الأول

« اقسام المقبول »

يقسم المقبول بالنسبة الى تفاوت مراتبه الى قسمين رئيسيين هما : صحيح وحسن. وكل "منهما يقسم الى قسمين هما ، لذاته ولغيره ، فتتوّل اقسام المقبول في النهاية الى أربعة أقسام هي :

- ١ - صحيح لذاته
- ٢ - حسن لذاته
- ٣ - صحيح لغيره
- ٤ - حسن لغيره

واليك بحث هذه الأقسام تفصيلا

الصَّحِيح

١ - تعريفه :

- أ (لغة : الصحيح ضد السقيم . وهو حقيقة في الأجسام مجاز في الحديث وسائر المعاني .
- ب (اصطلاحاً : ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله الى منتهاه من غير شذوذ ولا علة .

٢ - شرح التعريف :

- اشتمل التعريف السابق على أمور يجب توفرها حتى يكون الحديث صحيحاً ، وهذه الأمور هي :
- أ (اتصال السند : ومعناه أن كل راو من رواته قد أخذه مباشرة عن فوقه من أول السند الى منتهاه .
- ب (عدالة الرواة : أي ان كل راو من رواته اتصف بكونه مسلماً بالفاً عاقلاً غير فاسق وغير مخروم المروءة .
- ج - ضبط الرواة : أي ان كل راو من رواته كان تام الضبط . اما ضبط صدر ، أو ضبط كتاب .
- د (عدم الشذوذ : أي أن لا يكون الحديث شاذاً . والشذوذ : هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه .

هـ (عدم العلة : أي أن لا يكون الحديث معلولا ، والعلة سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث ، مع أن الظاهر السلامة منه .

٣ - شروطه :

يتبين من شرح التعريف أن شروط الصحيح التي يجب توفرها حتى يكون الحديث صحيحاً خمسة وهي : [اتصال السند - عدالة الرواة - ضبط الرواة - عدم العلة - عدم الشذوذ
فاذا اختل شرط واحد من هذه الشروط الخمسة فلا يسمى الحديث حينئذ صحيحاً .

٤ - مثاله :

ما أخرجه البخاري في صحيحه قال : « حدثنا عبدالله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب بالطور » (١)

فهذا الحديث صحيح ، لأن

أ (سنده متصل : إذ ان كل راو من رواته سمعه من شيخه .
وأما عنعنة (٢) مالك وابن شهاب وابن جبير فمحمولة على الاتصال لأنهم غير مُدَلِّسِينَ .

ب ، ح - ولأن رواته عدول ضابطون : وهذه أوصافهم عند علماء الجرح والتعديل .

١ - عبدالله بن يوسف : ثقة متقن

(١) البخاري - كتاب الأذان .

(٢) العنينة : رواية الحديث عن الشيخ بلفظ « عن » وسيأتي تفصيل حكم العنينة في نوع المعتمدين .

- ٢ - مالك بن أنس : إمام حافظ .
 ٣ - ابن شهاب الزهري : فقيه حافظ مُتَّفَقٌ عَلَى جلالته و اتقانه .
 ٤ - محمد بن جبير : ثقة .
 ٥ - جُبَيْر بن مُطْعِم : صعايبي .
 د (ولأنه غير شاذ : اذ لم يعارضه ما هو أقوى منه .
 هـ (ولأنه ليس فيه علة من العلل .

٥ - حكمه :

وجوب : العمل به باجماع أهل الحديث ومن يُعْتَدُّ به من الاصوليين والفقهاء ، فهو حجة من حجج الشرع . لا يُسَعُّ المسلم تركُ العمل به .

٦ - المراد بقولهم : « هذا حديث صحيح » أو « هذا حديث غير صحيح » :

أ (المراد بقولهم : « هذا حديث صحيح » أن الشروط الخمسة السابقة قد تحققت فيه . لا أنه مقطوع بصحته في نفس الأمر ، لجواز الخطأ والنسيان على الثقة .

ب (والمراد بقولهم : « هذا حديث غير صحيح » أنه لم تتحقق فيه شروط الصحة الخمسة السابقة كلها أو بعضها . لا أنه كذب في نفس الأمر . لجواز اصابة من هو كثير الخطأ^(١)

٧ - هل يُجْزَمُ في إسناده أنه أصح الأسانيد مطلقاً ؟

المختار أنه لا يجزم في إسناده أنه أصح الأسانيد مطلقاً . لأن تفاوت مراتب الصحة مبني على تَمَكُّنِ الاسناد من شروط الصحة .

(١) انظر تدريب الراوي ج ١ - ص ٧٥-٧٦ .

ويندر تحقق أعلى الدرجات في جميع شروط الصحة • فالأولى
الامساك عن الحكم لاسناد بأنه أصح الأسانيد مطلقاً ، ومع ذلك
فقد نقل عن بعض الأئمة القول في أصح الأسانيد ، والظاهر أن
كل امام رَجَّحَ ما قَوِيَ عنده • فمن تلك الأقوال أن أصحها :

أ (الزُّهْرِي عن سالم عن أبيه (١) •

رُوي ذلك عن اسحق بن راهويه وأحمد •

ب (ابن سيرين عن عُبَيْدَةَ عن علي (٢) •

روي ذلك عن ابن المديني والفلاس •

ج (الأعمش عن ابراهيم عن علقمة عن عبدالله (٣) •

روي ذلك عن ابن مَعِين •

د (الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي

روي ذلك عن أبي بكر بن أبي شيبة •

هـ (مالك عن نافع عن ابن عمر

روي ذلك عن البخاري •

٨ - ماهو أول مُصَنَّف في الصحيح المُجَرَّد؟

أول مصنف في الصحيح المجرد صحيح البخاري ، ثم صحيح
مسلم • وهما أصح الكتب بعد القرآن ، وقد أجمعت الأمة على
تلقي كتابيهما بالقبول •

أ (أيهما أصح : والبخاري أصحهما ، وأكثرهما فوائد ،

وذلك لأن أحاديث البخاري أشد اتصالاً وأوثق رجالاً ،

(١) هو عبدالله بن عمر بن الخطاب •

(٢) هو علي بن أبي طالب •

(٣) هو عبدالله بن مسعود •

ولأن فيه من الاستنباطات الفقهية والنكت الحكيمه
ما ليس في صحيح مسلم .

هذا وكون صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم
انما هو باعتبار المجموع والا فقد يوجد بعض الأحاديث
في مسلم أقوى من بعض الأحاديث في البخاري .
وقيل : ان صحيح مسلم أصح ، والصواب هو القول
الأول .

ب (هل استوعبا الصحيح أو التزاما ؟ لم يستوعب البخاري
ومسلم الصحيح في صحيحيهما ، ولا التزاما . فقد قال
البخاري : « ما أدخلت في كتابي الجامع الا ما صح
وتركت من الصحاح لحال الطول » ^(١)

وقال مسلم : « ليس كل شيء عندي صحيح وضعته
ههنا ، انما وضعت ما أجمعوا عليه » ^(٢)

ج (هل فاتهما شيء كثير أو قليل من الصحيح ؟

١ - قال الحافظ ابن الأخرم : لم يفتِّهما الا القليل ،
وأنكر هذا عليه .

٢ - والصحيح أنه فاتهما شيء كثير ، فقد نقل
عن البخاري أنه قال « وما تركت من الصحاح
أكثر » وقال « أحفظ مائة ألف حديث صحيح
ومائتي ألف حديث غير صحيح » ^(٣)

(١) ولي بعض الروايات « لئلا الطول » والمعنى أنه ترك رواية كثير من

الأحاديث الصحيحة في كتابه خشية أن يطول الكتاب فيمل الناس من طوله

(٢) أي ما وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليها

(٣) علوم الحديث ص ١٦ .

(د) كم عُدَّة الأحاديث في كل منهما ؟

١ - البخاري : جملة ما فيه سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالمكررة ، وبحذف المكررة أربعة آلاف .

٢ - مسلم : جملة ما فيه اثنا عشر ألفاً بالمكررة .
وبحذف المكررة نحو أربعة آلاف .

(هـ) أين نجد بقية الأحاديث الصحيحة التي فاتت البخاري ومسلماً ؟

نجدها في الكتب المعتمدة المشهورة كصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان ومُسْتَدْرَك الحاكم والسنن الأربعة وسنن الدارقطني والبيهقي وغيرها .

ولا يكفي وجود الحديث في هذه الكتب ، بل لا بد من التنصيص على صحته ، الا في كتاب من شَرَطَ الاقتصار على إخراج الصحيح ، كصحيح ابن خزيمة .

٩ - الكلام على مُسْتَدْرَك الحاكم وصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان :

١ (مستدرک الحاكم : هو كتاب ضخم من كتب الحديث ، ذكر مؤلفه فيه الأحاديث الصحيحة التي على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما ، ولم يُخَرِّجْها . كما ذكر الأحاديث الصحيحة عنده وإن لم تكن على شرط واحد منهما ، مُعَبِّراً عنها بأنها صحيحة الاسناد ، وربما ذكر بعض الأحاديث التي لم تصح ، لكنه نبه عليها ، وهو

متساهل في التصحيح ، فينبغي أن يُتَّبَعَ وَيُعَكَّمْ على أحاديثه بما يليق بحالها ، ولقد تتبعه الذهبي وحكم على أكثر أحاديثه بما يليق بحالها ، ولا يزال الكتاب بحاجة الى تتبع وعناية (١)

ب (صحيح ابن حبان : هذا الكتاب ترتيبه مُخْتَرَع ، فليس مرتباً على الأبواب ولا على المسانيد. ولهذا أسماه « التقاسيم والأنواع » والكشف على الحديث من كتابه هذا عسيرٌ جداً ، وقد رتب به بعض المتأخرين (٢) على الأبواب ، ومُصَنَّفُه متساهل في الحكم على الحديث بالصحة ، لكنه أقل تساهلاً من الحاكم (٣) .

ح (صحيح ابن خزيمة : هو أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان لشدة تحريته حتى انه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الاسناد (٤)

١٠ - المُسْتَخَرَّجَات على الصحيحين :

١ (موضوع المُسْتَخَرَج :

هو أن يأتي المصنّف الى كتاب من كتب الحديث، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب ، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه .

(١) يتتبع الآن أخونا المحقق فضيلة الشيخ الدكتور محمود الميرة أحاديث

الكتاب التي لم يحكم عليها الذهبي بشيء، ويحكم عليها بما يليق بحالها ، وله نية في طبع المستدرك بعد هذا الجهد، فجزاه الله عن المسلمين خيراً .

(٢) هو الأمير علام الدين أبو الحسن علي بن بلبان المتوفى سنة ٧٢٩ هـ وسمى

ترتيبه « الاحسان في تقريب ابن حبان » .

(٣) تدريب الراوى ح ١ - ص ١٠٩ .

(٤) المصدر السابق نفسه والصفحة نفسها .

ب (أشهر المستخرجات على الصحيحين :

- ١ - المستخرج لأبي بكر الاسماعيلي على البخاري .
- ٢ - المستخرج لأبي عؤانة الاسفراييني على مسلم .
- ٣ - المستخرج لأبي نعيم الأصبهاني على كل منهما .

ح (هل التزم أصحاب المستخرجات فيها موافقة الصحيحين في الألفاظ ؟

لم يلتزم مصنفوها موافقتها في الألفاظ ، لأنهم إنما يروون الألفاظ التي وصلتهم من طريق شيوخهم ، لذلك فقد حصل فيها تفاوت قليل في بعض الألفاظ .

وكذلك ما أخرجه المؤلفون القدامى في تصانيفهم المستقلة كالبيهقي والبخاري وشبههما قائلين : « رواه البخاري » أو « رواه مسلم » فقد وقع في بعضه تفاوت في المعنى وفي الألفاظ ، فمرادهم من قولهم « رواه البخاري ومسلم » أنهما رويا أصله .

د (هل يجوز أن ننقل منها حديثاً ونعزوه اليهما ؟ بناء على ما تقدم فلا يجوز لشخص أن ينقل من المستخرجات أو الكتب المذكورة آنفاً حديثاً ويقول رواه البخاري أو مسلم الا بأحد أمرين :

- ١ - أن يقابل الحديث بروايتهما .
- ٢ - أو يقول صاحب المستخرج أو المصنّف « أخرجاه بلفظه » .

هـ (فوائد المستخرجات على الصحيحين :

للمستخرجات على الصحيحين فوائد كثيرة تقارب
العشرة ، ذكرها السيوطي في تدريره (١) ، واليك
أهمها :

١ - عُلُوُّ الاسناد : لأن مصنف المستخرج لو روى حديثاً
من طريق البخاري مثلاً لوقع أنزل من الطريق
الذي رواه به في المستخرج .

٢ - الزيادة في قدر الصحيح : لما يقع من الفاظ زائدة
وتتمات في بعض الأحاديث .

٣ - القوة بكثرة الطرق : وفائدتها الترجيح عند
المعارضة .

١١ - ما هو المحكوم بصحته مما رواه الشيخان ؟

مر بنا أن البخاري ومسلماً لم يُدْخِلا في صحيحيهما إلا ما صح ،
وأن الأمة تلقت كتابيهما بالقبول . فما هي الأحاديث المحكوم
بصحتها والتي تلقتها الأمة بالقبول يا ترى ؟

والجواب هو : أن ما روياه بالاسناد المتصل فهو المحكوم
بصحته ، وأما ما حذف من مبدأ اسناده راو أو أكثر - ويسمى
المُعلَّق (٢) ، وهو في البخاري كثير ، لكنه في تراجم الأبواب
ومقدماتها ، ولا يوجد شيء منه في صلب الأبواب البتة ، أما في
مسلم فليس فيه من ذلك إلا حديث واحد في باب التيمم لم يصله
في موضع آخر - فحكمه كما يلي :

(١) ح ١ ص ١١٥ - ١١٦ .

(٢) ونياتي بحثه تفصيلاً فيما بعد .

أ (فما كان منه بصيغة الجزم : كَقَالَ وَأَمْرٌ وَذَكَرٌ ، فهو حُكْمٌ بصحته عن المضاف إليه .

ب (وما لم يكن فيه جزم : كَيُرْوَى وَيُذَكَّرُ وَيُعَكَّى ، وَرُوِيَ وَذُكِرَ ، فليس فيه حُكْمٌ بصحته عن المضاف إليه ، ومع ذلك فليس فيه حديث واهٍ لإدخاله في الكتاب المُسَمَّى بالصحيح .

١٢ - مراتب الصحيح :

مر بنا أن بعض العلماء ذكروا أصح الأسانيد عندهم ، فبناءً على ذلك وعلى تُمْكِن باقي شروط الصحة يمكن أن يقال إن للحديث الصحيح مراتب .

أ (فأعلى مراتبه ما كان مروياً بأسناد من أصح الأسانيد ، كمالك عن نافع عن ابن عمر

ب (ودون ذلك رتبة ما كان مروياً من طريق رجال هم أدنى من رجال الاسناد الأول ، كرواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس .

ح (ودون ذلك رتبة ما كان من رواية من تحققت فيهم أدنى ما يصدق عليهم وصف الثقة ، كرواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة .

ويلتحق بهذه التفاصيل تقسيم الحديث الصحيح الى سبع مراتب وهي :

١ - ما اتفق عليه البخاري ومسلم (وهو أعلى المراتب)

٢ - ثم ما انفرد به البخاري .

٣ - ثم ما انفرد به مسلم .

٤ - ثم ما كان على شرطهما ولم يخرّجاه .

٥ - ثم ما كان على شرط البخاري ولم يخرجْه .

٦ - ثم ما كان على شرط مسلم ولم يخرجْه .

٧ - ثم ما صح عند غيرهما من الأئمة كابن خزيمة وابن حبان
مما لم يكن على شرطهما .

١٣ - شرط الشيخين :

لم يُفصَح الشيخان عن شرط شُرْطَاهُ أو عَيْنَاهُ زيادة على
الشروط المتفق عليها في الصحيح ، لكن الباحثين من العلماء ظهر
لهم من التتبع والاستقراء لأساليبيهما ما ظنه كل منهم أنه شرطهما
أو شرط واحد منهما .

وأحسن ما قيل في ذلك أن المراد بشرط الشيخين أو أحدهما
أن يكون الحديث مروياً من طريق رجال الكتابين أو أحدهما مع
مراعاة الكيفية التي التزمها الشيخان في الرواية عنهم .
١٤ - معنى قولهم : « مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ » :

إذا قال علماء الحديث عن حديث « متفق عليه » فمرادهم
اتفاق الشيخين ، أي اتفاق الشيخين على صحته ، لا اتفاق الأمة .
الا أن ابن الصلاح قال : « لكن اتفاق الأمة عليه لازمٌ من ذلك
وحاصل معه ، لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول » (١)

١٥ - هل يشترط في الصحيح أن يكون عزيزاً ؟ :

الصحيح أنه لا يشترط في الصحيح أن يكون عزيزاً. بمعنى أن
يكون له اسنادان ، لأنه يوجد في الصحيحين وغيرهما أحاديث
صحيحة وهي غريبة. وزعم بعض العلماء ذلك كأبي علي الجُبَّائي
المعتزلي والحاكم ، وقولهم هذا خلاف ما اتفقت عليه الأمة .

(١) علوم الحديث ص ٢٤ .

الحَسَنُ

١ - تعريفه :

- أ (لغة : هو صفة مشبهة من « الحُسْن » بمعنى الجمال .
- ب (اصطلاحاً : اختلفت أقوال العلماء في تعريف الحسن نظراً لأنه متوسط بين الصحيح والضعيف ، ولأن بعضهم عرّف أحد قسميه ، وسأذكر بعض تلك التعريفات ثم أختار ما أراه أوفق من غيره .

١ - تعريف الخطّابي : هو ما عُرِفَ مَخْرُجُهُ ، واشتهر رجاله ، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء ، ويستعمله عامة الفقهاء (١) .

٢ - تعريف الترمذي : كل حديث يُروى، لا يكون في أسناده من يُتَّهَمُ بالكذب ، ولا يكون الحديث شاذاً ، ويُروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن (٢) .

٣ - تعريف ابن حجر : قال : « وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ هو

(١) معالم السنن ج ١ - ص ١١

(٢) جامع الترمذي مع شرحه تحفة الأحوزي - كتاب العلل في آخر جامعه ج ١٠ - ص ٥١٩ .

الصحيح لذاته^(١) ، فان خُفَّ الضبط ، فالْحُسْنُ
لذاته^(٢) .

قلت : فكان الْحُسْنُ عند ابن حجر هو الصحيح اذا خُفَّ ضبط
راويه ، أي قُلَّ ضبطه ، وهو خَيْرُ ما عُرِّفَ به الْحُسْنُ ، أما تعريف
الخطابي فعليه انتقادات كثيرة ، وأما الترمذي فقد عُرِّفَ أَحَدُ
قسمي الحسن ، وهو الحسن لغيره . والأصل في تعريفه أن يُعْرَفَ
الحسن لذاته ، لأن الحسن لغيره ضعیف في الأصل ارتقى الى مرتبة
الحسن لانجباره بتعدد طرقه .

٤ - تعريفه المختار : ويمكن أن يُعْرَفَ الحسنُ بناءً على
ما عُرِّفَ به ابن حجر بما يلي : « هو ما اتصل سنده
بنقل العدل الذي خُفَّ ضبطه عن مثله الى منتهاه
من غير شذوذ ولا علة »

٢ - حكمه :

هو كالصحيح في الاحتجاج به ، وان كان دونه في القوة ، لذلك
احتج به جميع الفقهاء ، وعملوا به ، وعلى الاحتجاج به معظم
المحدثين والأصوليين ، الا من شذ من المتشددین . وقد أدرجه
بعض المتساهلين في نوع الصحيح كالحاكم وابن حبان وابن
خزيمة ، مع قولهم بأنه دون الصحيح المَبِينِ أَوَّلًا^(٣)

٣ - مثاله :

ما أخرجه الترمذي قال : « حدثنا قتيبة حدثنا جعفر بن
سليمان الضُّبَعِيُّ عن أبي عمران الجَوْنِيِّ عن أبي بكر بن أبي

(١) النخبة مع شرحها لـ ص ٢٩

(٢) المصدر السابق ص ٣٤ .

(٣) انظر تدريب الراوي ج ١ - ص ١٦٠ .

موسى الأشعري قال : سمعت أبي بَحْضَرَةَ العدو يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان أبواب الجنة تحت ظلال السيوف . . . الحديث » (١) . فهذا الحديث قال عنه الترمذي : « هذا حديث حسن غريب » .

وكان هذا الحديث حسناً لأن رجال اسناده الأربعة ثقات الا جعفر بن سليمان الضبّعي فإنه حسن الحديث (٢) لذلك نزل الحديث عن مرتبة الصحيح الى الحسن .

٤ - مراتبه :

كما أن للصحيح مراتب يتفاوت بها بعض الصحيح عن بعض ، كذلك فان للحسن مراتب، وقد جعلها الذهبي مرتبتين فقال :

أ (فاعلى مراتبه : يَهْزُ بن حُكَيْم عن أبيه عن جده ، وعمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده ، وابن اسحق عن التيمي ، وأمثال ذلك مما قيل انه صحيح ، وهو من أدنى مراتب الصحيح .

ب (ثم بعد ذلك ما اختلف في تحسينه وتضعيفه : كحديث الحارث بن عبدالله ، وعاصم بن ضُمْرَةَ وحجاج بن أرطاة ونحوهم .

٥ - مرتبة قولهم : « حديث صحيح الاسناد » أو « حسن الاسناد » :

أ (قول المحدثين : « هذا حديث صحيح الاسناد » دون قولهم : « هذا حديث صحيح » .

ب (وكذلك قولهم : « هذا حديث حسن الاسناد » دون قولهم : « هذا حديث حسن » . لأنه قد يصح أو يحسن الاسناد

(١) الترمذي - أبواب فضائل الجهاد - ج ٥ - ص ٣٠٠ من الترمذي مع

شرحه تحفة الأحوذى .

(٢) كما نقل الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب ٩٦/٢ ذلك، عن أبي أحمد .

دون المتن لشدوذ أو علة • فكأن المحدث اذا قال : « هذا حديث صحيح » قد تكفل لنا بتوفر شروط الصحة الخمسة في هذا الحديث أما اذا قال : « هذا حديث صحيح الاسناد » فقد تكفل لنا بتوفر شروط ثلاثة من شروط الصحة وهي : اتصال الاسناد ، وعدالة الرواة ، وضبطهم ، أما نفي الشذوذ ونفي العلة عنه فلم يتكفل بهما لأنه لم يتثبت منهما •

لكن لو اقتصر حافظٌ مُعْتَمَدٌ على قوله : « هذا حديث صحيح الاسناد » ولم يُذَكِّرْ له علة، فالظاهر صحة المتن ، لأن الأصل عدم العلة وعدم الشذوذ •

٦ - معنى قول الترمذي وغيره « حديث حسن صحيح » •

ان ظاهر هذه العبارة مُشْكِلٌ ، لأن الحسن يتقاصر عن درجة الصحيح ، فكيف يُجْمَعُ بينهما مع تفاوت مرتبتهما ؟ ولقد أجاب العلماء عن مقصود الترمذي من هذه العبارة بأجوبة متعددة ، أحسنها ما قاله الحافظ ابن حجر، وارتضاه السيوطي، وملخصه ما يلي :

(أ) ان كان للحديث اسنادان فأكثر فالمعنى « حسن باعتبار اسناد ، صحيح باعتبار اسناد آخر » •

(ب) وان كان له اسناد واحد فالمعنى « حسن عند قوم ، صحيح عند قوم آخرين » •

فكأنَّ القائل يشير الى الخلاف بين العلماء في الحكم على هذا الحديث ، أو لم يترجح لديه الحكم بأحدهما •

٧ - تقسيم البُغوي أحاديث المصاييح ^(١) :

دَرَجُ الإمام البغوي في كتابه « المصاييح » على اصطلاح خاص له ، وهو أنه يرمز الى الأحاديث التي في الصحيحين أو أحدهما بقوله : « صحيح » والى الأحاديث التي في السنن الأربعة بقوله « حسن » وهو اصطلاح لا يستقيم مع الاصطلاح العام لدى المحدثين ، لأن في السنن الأربعة الصحيح والحسن و الضعيف والمنكر ، لذلك نبه ابن الصلاح والنووي على ذلك ، فينبغي على القارئ في كتاب « المصاييح » أن يكون على علم من اصطلاح البغوي الخاص في هذا الكتاب عند قوله عن الأحاديث : « صحيح » أو « حسن » .

٨ - الكتب التي من مِظَنَات ^(٢) الحسن :

لم يُفَرِّد العلماء كتباً خاصة بالحديث الحسن المُجَرَّد كما أفردوا الصحيح المُجَرَّد في كتب مستقلة لكنَّ هناك كتباً يكثر فيها وجود الحديث الحسن . فمن أشهر هذه الكتب :

أ (جامع الترمذي : المشهور بـ « سنن الترمذي » فهو أصل في معرفة الحسن ، والترمذي هو الذي شهره في هذا الكتاب وأكثر من ذكره .

لكن ينبغى التنبيه الى أن نُسخهُ تختلف في قوله « حسن صحيح » ونحوه ، فعلى طالب الحديث العناية باختيار النسخة المحققة والمقابلة على أصول معتمدة .

(١) اسم الكتاب الكامل « مصاييح السنة » وهو كتاب جمع فيه مؤلفه أحاديث منتقاة من الصحيحين والسنن الأربعة وسنن الدارمي ، وهو الذي زاد عليه ومذهبه الخطيب التبريزي وسماه « مشكاة المصابيح » .

(٢) مِظَنَات جمع مِظَنَة بكسر الظاء ، ومِظَنَة الشيء معدنه وموضعه . فيكون معنى العنوان « الكتب التي هي موضع وجود الحسن » .

ب (سنن أبي داود : فقد ذكر في رسالته الى أهل مكة : أنه يذكر فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه ، وما كان فيه وَهْنٌ شديدٌ بَيْنَهُ ، وما لم يذكر فيه شيئاً فهو صالح .
فبناءً على ذلك ، اذا وجدنا فيه حديثاً لم يُبَيَّنْ هو ضعفه ، ولم يصححه أحد من الأئمة المعتمدين فهو حسن عند أبي داود .

ح (سنن الدارقطني : فقد نص الدارقطني على كثير منه في هذا الكتاب .



الصَّحِيحُ لِغَيْرِهِ

١ - تعريفه :

هو الحسن لذاته اذا رُويَ من طريق آخرٍ مثلهُ أو أقوى منه .
وُسَمِيَ صحيحاً لغيره لأن الصِّحة لم تأت من ذات السند ، وانما
جاءت من انضمام غيره له .

٢ - مرتبته :

هو أعلى مرتبة من الحسن لذاته ، ودون الصحيح لذاته .

٣ - مثاله :

حديث « محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم
بالسواك عند كل صلاة »^(١)

قال ابن الصلاح : « فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين
بالصدق والصيانة ، لكنه لم يكن من أهل الاتقان حتى ضعفه
بعضهم من جهة سوء حفظه ، ووثقة بعضهم لصدقه وجلالته ،
فحديثه من هذه الجهة حسن ، فلما انضم الى ذلك كونه رُويَ من
أَوْجِهٍ أُخَرٍ زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه ،
وانجبر به ذلك النقص اليسير ، فصح هذا الاسناد ، والتحق بدرجة
الصحيح »^(٢) .

(١) أخرجه الترمذي في كتاب الطهارة ، وأخرجه الشيخان من طريق أبي

الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة .

(٢) علوم الحديث ص ٣١ - ٣٢

الحسن لغيره

١ - تعريفه :

هو الضعيف اذا تعددت طرقه ، ولم يكن سببُ ضعفه فسقُ الراوي أو كذبهُ .

يستفاد من هذا التعريف أن الضعيف يرتقي الى درجة الحسن لغيره بأمرين هما :

أ) أن يُروى من طريق آخر فأكثر، على أن يكون الطريق الآخر مثله أو أقوى منه .

ب) أن يكون سببُ ضعف الحديث اما سوء حفظ راويه أو انقطاع في سنده أو جهالة في رجاله .

٢ - مرتبته :

الحسن لغيره أدنى مرتبة من الحسن لذاته .

وينبغي على ذلك أنه لو تعارض الحسن لذاته مع الحسن لغيره قدم الحسن لذاته .

٣ - حكمه :

هو من المقبول الذي يحتج به .

٤ - مثاله :

« ما رواه الترمذي وحسنه من طريق شعبة عن عاصم بن

عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه أن امرأة من بني
فزارة تزوجت على نعلين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
أرضيت من نفسك ومالكِ بنعلين ؟ قالت : نعم ، فأجاز »

قال الترمذي : « وفي الباب عن عمر وأبي هريرة وعائشة
وأبي حذرد » (١)

فعاصم ضعيف لسوء حفظه ، وقد حسن له الترمذي هذا
الحديث لمجيئه من غير وجه » .



(١) الترمذي

خَبَرُ الْأَحَادِ الْمَقْبُولِ الْمُحْتَفُّ بِالْقَرَائِنِ

١ - توطئة :

وفي ختام أقسام المقبول أبحث المقبول المحتف بالقرائن ،
والمراد بالمحتف بالقرائن أي الذي أحاط واقترن به من الأمور
الزائدة على ما يتطلبه المقبول من الشروط .

وهذه الأمور الزائدة التي تقترن بالخبر المقبول تزيد قوة
وتجعل له ميزة على غيره من الأخبار المقبولة الأخوى الخالية عن
تلك الأمور الزائدة ، وترجعه عليها .

٢ - أنواعه :

الخبر المحتف بالقرائن أنواع ، أشهرها :

١ (ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما مما لم يبلغ حد المتواتر .
فقد احتف به قرائن منها :

١ - جلالتهما في هذا الشأن .

٢ - تقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما .

٣ - تلقى العلماء لكتابيهما بالمقبول ، وهذا التلقي وحده
أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن
التواتر .

ب (المشهور اذا كانت له طرق متباينة سالمة كلها من ضعف الرواة والعلل .

ح (الخبر المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين حيث لا يكون غريبا :

كالحديث الذي يرويه الامام أحمد عن الامام الشافعي و يرويه الشافعي عن الامام مالك ويشارك الامام أحمد غيره في الرواية عن الامام الشافعي ، ويشارك الامام الشافعي كذلك غيره في الرواية عن الامام مالك .

٣ - حكمه :

هو أرجح من أي خبر مقبول من أخبار الآحاد ، فلو تعارض الخبر المحتف بالقرائن مع غيره من الأخبار المقبولة قدم الخبر المحتف بالقرائن .

المبحث الثاني

- تقسيم الخبر المقبول الى معمول به وغير معمول به -

ينقسم الخبر المقبول الى قسمين: معمول به وغير معمول به ، وينبثق عن ذلك نوعان من أنواع علوم الحديث وهما : « الْمُحْكَم » و« مُخْتَلَفُ الْحَدِيث » و « النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ » .

المَحْكَمُ وَمُخْتَلَفُ الْحَدِيثِ

١ - تعريفُ المَحْكَمِ :

- أ (لغة : هو اسم مفعول من « أَحْكَم » بمعنى أَتَقَنَ .
ب (اصطلاحاً : هو الحديث المقبول الذي سَلِمَ من معارضةٍ
مِثْلِهِ .

وأكثر الأحاديث من هذا النوع ، وأما الأحاديث
المتعارضة المختلفة فهي قليلة بالنسبة لمجموع الأحاديث .

٢ - تعريفُ مُخْتَلَفِ الحديث :

- أ (لغة : هو اسم فاعل من « الاختلاف » ضد الاتفاق . ومعنى
مختلف الحديث : أي الأحاديث التي تصلنا ويخالف
بعضها بعضاً في المعنى ، أي يتضادان في المعنى .
ب (اصطلاحاً : هو الحديث المقبول المُعَارِضُ بمثله مع إمكان
الجمع بينهما .

أي هو الحديث الصحيح أو الحسن الذي
يجيء حديث آخر مثله في المرتبة والقوة ويناقضه في
المعنى ظاهراً ، ويمكن لأولى العلم والفهم الثاقب أن
يجمعوا بين مدلوليهما بشكل مقبول .

٣ - مثالُ المُخْتَلَفِ :

- أ (حديث « لا عَدُوَّ ولا طَيْرَةَ^(١) . . » الذي أخرجه مسلم مع
(١) الطيرة : التشاؤم بالطيور .

ب (حديث « فَرُّ مِنَ الْمَجْدُومِ »^(١) ، فَرَارُكَ مِنَ الْأُسْدِ » الذي رواه البخاري .

فهذان حديثان صحيحان ، ظاهرهما التعارض ، لأن الأول يَنْفِي الْعُدُو ، والثاني يُشَبِّهُهَا . وقد جمع العلماء بينهما ووفقوا بين معنهما على وجوه متعددة ، أذكر هنا ما اختاره الحافظ ابن حجر ، ومُفَادُهُ ما يلي :

٤ - كيفية الجمع :

وكيفية الجمع بين هذين الحديثين أن يقال : ان العدوى منفية وغير ثابتة ، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم : « لَا يُعْدِي شَيْءٌ شَيْئاً »^(٢) وقوله لمن عارضه بأن البعير الأجرب يكون بين الابل الصحيحة فيخالطها فتجرب : « فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلُ ؟ »^(٣) .
يعنى أن الله تعالى ابتداء ذلك المرض في الثاني كما ابتدأه في الأول .
وأما الأمر بالفرار من المجذوم فمن باب سَدِّ الذَّرَائِعِ ، أي لئلا يتفق للشخص الذي يخالط ذلك المجذوم حصول شيء له من ذلك المرض بتقدير الله تعالى ابتداء لا بالعدوى المنفية ، فيظن أن ذلك كان بسبب مخالطته له ، فيعتقد صحة العدوى ، فيقع في الاثم ، فَأَمَرَ بِتَجَنُّبِ الْمَجْدُومِ دَفْعاً لِلْوُقُوعِ فِي هَذَا الْإِعْتِقَادِ الَّذِي يَسَبِّبُ الْوُقُوعَ فِي الْإِثْمِ .

٥ - ماذا يجب على من وجد حديثين متعارضين مقبولين ؟

عليه أن يتبع المراحل الآتية :

أ (إذا أمكن الجمع بينهما : تَعَيَّنَ الْجَمْعُ ، ووجب العمل بهما .

(١) المجذوم : المصاب بالجذام وهو داء تتساقط أعضاؤه من يصاب به .

(٢) الترمذي في كتاب القدر - ٤ - ص ٤٥٠ وأخرجه أحمد .

(٣) البخاري - كتلب الطب - ح ١٠ - ص ١٧١ مع فتح الباري ، وأخرجه

مسلم وأبو داود وأحمد .

ب) اذا لم يمكن الجمع بوجه من الوجوه .

١ - فان عُلِمَ أَحَدُهُمَا نَاسِخًا : قدمناه وعملنا به ، وتركنا المنسوخ .

٢ - وان لم يُعْلَمْ ذلك : رجحنا أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح التي تبلغ خمسين وجهاً أو أكثر ، ثم عملنا بالراجح .

٣ - وان لم يترجح أحدهما على الآخر - وهو نادر - توقفنا عن العمل بهما حتى يظهر لنا مرجح .

٦ - أهميته ومن يكمل له :

هذا الفن من أهم علوم الحديث ، اذ يضطر الى معرفته جميع العلماء ، وانما يكمل له ويمهر فيه الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه والأصوليون الفواصون على المعاني الدقيقة ، وهؤلاء هم الذين لا يُشْكَلُ عليهم منه الا النادر .

وتعارض الأدلة قد شغل العلماء ، وفيه ظهرت موهبتهم ودقة فهمهم وحسن اختيارهم . كما زلَّتْ فيه أقدام من خاض غماره من بعض المتطفلين على سوائد العلماء .

٧ - أشهر المصنفات فيه :

أ) اختلاف الحديث : للامام الشافعي ، وهو أول من تكلم وصنف فيه .

ب) تاويل مختلف الحديث : لابن قتيبة . عبدالله بن مسلم .

ح) مشكل الآثار : للطحاوي . أبي جعفر أحمد بن سلامة .

نَاسِخُ الْحَدِيثِ وَمَنْسُوخُهُ

١ - تعريف النسخ :

أ (لغة : له معنيان : الإزالة . ومنه نُسَخَتِ الشمسُ الظلُّ أي أزالته ، والنُّقْلُ ، ومنه نسختُ الكتابُ ، إذا نقلتُ ما فيه ، فكانُ النَّاسِخُ قد أزال المنسوخ أو نقله الى حكم آخر .

ب (اصطلاحاً : رَفَعَ الشارعُ حكماً منه متقدماً بحكم منه متأخر .

٢ - أهميته وصعوبته وأشهر المبرزين فيه :

معرفة ناسخ الحديث من منسوخه فن مهم صعب فقد قال : الزهري : « أَعْيَا الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ الحديث من منسوخه » .

وأشهر المبرزين فيه هو الامام الشافعي . فقد كانت له فيه اليد الطولى والسابقة الأولى . قال الامام أحمد لابن وَاَرَةَ - وقد قدم من مصر - كتبتَ كُتِبَ الشافعي ؟ قال : لا ، قال : فُرُطْتُ ، ما علمنا المُجْمَلُ من المُفَسِّرِ ، ولا ناسخُ الحديث من منسوخه حتى جالسنا الشافعي .

٣ - بِمَ يُعْرَفُ النَّاسِخُ مِنَ الْمَنْسُوخِ ؟

يعرف ناسخ الحديث من منسوخه بأحد هذه الأمور :

أ (بتصريح رسول الله صلى الله عليه وسلم : كحديث بُرَيْدَةُ
في صحيح مسلم « كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فزوروها
فإنها تذكر الآخرة » .

ب (بقول صحابي : كقول جابر بن عبد الله رضي الله عنه :
« كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
تَرْكُ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ » أخرج أصحاب السنن .

ج (بمعرفة التاريخ : كحديث شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ « أَفْطَرَ الْحَاجِمُ
وَالْمَحْجُومُ » ^(١) نُسِخَ » بحديث ابن عباس أن النبي صلى
الله عليه وسلم احتجم وهو مُحَرَّمٌ صَائِمٌ ^(٢) فقد جاء
في بعض طرق حديث شداد أن ذلك كان زمن الفتح ،
وأن ابن عباس صحبه في حجة الوداع .

د (بدلالة الاجماع : كحديث « مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ فَإِنْ
عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ » ^(٣)

قال النووي : « دُلُّ الْإِجْمَاعُ عَلَى نَسْخِهِ »
والاجماع لا يُنْسَخُ ، ولا يُنْسَخُ ، ولكن يدل على ناسخ .

٤ - أشهر المصنفات فيه :

أ (الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار لأبي بكر محمد
ابن موسى الحازمي .

ب (النسخ والمنسوخ للإمام أحمد .

ج (تجريد الأحاديث المنسوخة لابن الجوزي .

(١) رواه أبو داود

(٢) أخرجه مسلم .

(٣) رواه أبو داود والترمذي .

الفصل الثالث

الخبر المردود

- المبحث الأول : الضعيف
- المبحث الثاني : المردود بسبب سقط من الاسناد
- المبحث الثالث : المردود بسبب طعن في الراوى

الخبر المردود وأسباب رده

١ - تعريفه :

هو الذي لم يترجَّح صدقُ المُخْبِرِ به .
وذلك بفقد شرط أو أكثر من شروط القبول التي مرت بنا
في بحث الصحيح .

٢ - أقسامه وأسباب رده :

لقد قسم العلماء الخبر المردود الى أقسام كثيرة^(١) ، وأطلقوا
على كثير من تلك الأقسام أسماء خاصة بها ، ومنها ما لم يطلقوا
عليها اسماً خاصاً بها بل سموها باسم عام هو « الضعيف » .
أما أسباب رد الحديث فكثيرة ، لكنها ترجع بالجملة الى أحد
سببين رئيسيين هما :

أ (سَقَطَ من الاسناد .

ب (طعن في الراوي .

وتحت كل من هذين السببين أنواع متعددة ، سأتكلم عنها
بأبحاث مستقلة مفصلة ان شاء الله تعالى مبتدئاً ببحث « الضعيف »
الذي يعتبر هو الاسم العام لنوع المردود .

(١) بلغ بها بعضهم نيفاً وأربعين قسماً .

المبحث الأول

« الضعيف »

١ - تعريفه :

أ (لغة : ضد القوي ، والضعف حسي ومعنوي ، والمراد به هنا الضعف المعنوي .

ب (اصطلاحاً : هو ما لم يجمع صفة الحسن ، بفقد شرط من شروطه .

قال البيهقي في منظومته :
وكلُّ ما عن رتبة الحُسْنِ قَصُرُ فهو الضعيف وهو أقسام كُثُرُ

٢ - تفاوته :

ويتفاوت ضعفه بحسب شدة ضعف روايته وخفته كما يتفاوت الصحيح ، فمنه الضعيف ، ومنه الضعيف جداً ، ومنه الواهي ، ومنه المنكر ، وشر أنواعه الموضوع ^(١) .

٣ - أوْهَى الأسانيد :

وبناء على ما تقدم في « الصحيح » من ذكر أصح الأسانيد ، فقد ذكر العلماء في بحث « الضعيف » ما يسمى بـ « أوْهَى

(١) انظر علوم الحديث - معرفة الموضوع ص ٨٩ .

الأسانيد « وقد ذكر الحاكم النيسابوري^(١) جملة كبيرة من « أوهى الأسانيد » بالنسبة الى بعض الصحابة أو بعض الجهات والبلدان ، واذكر بعض الأمثلة من كتاب الحاكم وغيره :

أ (أوهى الأسانيد بالنسبة لأبي بكر الصديق رضي الله عنه « صدقة بن موسى الدقيقي عن فرقد السبخي عن مرة الطيب عن أبي بكر »^(٢))

ب (أوهى أسانيد الشاميين « محمد بن قيس المصلوب عن عبيد الله بن زُحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي امامة^(٣) .

ح (أوهى أسانيد ابن عباس رضي الله عنه « السدي الصغير محمد بن مروان عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس « قال الحافظ ابن حجر : « هذه سلسلة الكذب لا سلسلة الذهب^(٤) » .

٤ - مثاله :

ما أخرجه الترمذي من طريق « حُكيم الأثرم » عن أبي تميمه الهُجيمي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها أو كاهناً فقد كفر بما أنزل على محمد » ثم قال الترمذي بعد إخراجه « لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث حُكيم الأثرم عن أبي تميمه الهجيمي عن أبي هريرة » ثم قال « وضعف محمد^(٥) هذا الحديث من قبل إسناده »^(٦)

(١) في معرفة علوم الحديث ص ٧١-٧٢ .

(٢) معرفة علوم الحديث ص ٧١-٧٢ .

(٣) انظر تدريب الراوي ج ١ - ص ١٨١ .

(٤) أي البخاري .

(٥) الترمذي مع شرحه - ج ١ - ص ٤١٩ ٤٢٠ .

قلت لأن في اسناده حكيماً الأثرم ، وقد ضعفه العلماء ، فقد قال عنه الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب « فيه لين » .

٥ - حكم روايته :

يجوز عند أهل الحديث وغيرهم رواية الأحاديث الضعيفة ، والتساهل في أسانيدنا من غير بيان ضعفها - بخلاف الأحاديث الموضوعية فإنه لا يجوز روايتها الا مع بيان وضعها - بشرطين

أ (أن لا تتعلق بالمقائد ، كصفات الله تعالى .

ب (أن لا تكون في بيان الأحكام الشرعية مما يتعلق بالحلال والحرام .

يعنى يجوز روايتها في مثل المواعظ والترغيب والترهيب والقصص وما أشبه ذلك ، وممن رُوِيَ عنه التساهل في روايتها سفيان الثوري وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل^(١)

وينبغي التنبيه الى أنك اذا رويتها من غير اسناد فلا تقل فيها : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ، وانما تقول : رُوِيَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ، أو بلغنا عنه كذا وما أشبه ذلك لئلا تجزم بنسبة ذلك الحديث للرسول وأنت تعرف ضعفه .

٦ - حكم العمل به :

اختلف العلماء في العمل بالحديث الضعيف ، والذي عليه جمهور العلماء أنه يستحب العمل به في فضائل الأعمال لكن بشروط ثلاثة ، أوضحها الحافظ ابن حجر^(٢) وهي :

(١) انظر علوم الحديث ص ٩٣ والكفاية ص ١٢٣-١٢٤ باب التشدد في

أحاديث الأحكام والتجوز في فضائل الأعمال .

(٢) انظر تدريب الراوي ج ١ - ص ٢٩٨-٢٩٩ وفتح المغيث ج ١ - ص ٢٦٨

أ (أن يكون الضعف غير شديد .

ب (أن يندرج الحديث، تحت أصل معمول به .

ج (أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته ، بل يعتقد الاحتياط .

٧ - أشهر المصنفات التي هي مُظَنَّةُ الضعيف :

أ (الكتب التي صُنِّفَتْ في بيان الضعفاء : ككتاب الضعفاء

لابن حِبَّان ، وكتاب ميزان الاعتدال للذهبي ، فانهم
يذكرون أمثلة للأحاديث التي صارت ضعيفة بسبب
رواية أولئك الضعفاء لها .

ب (الكتب التي صُنِّفَتْ في أنواع من الضعيف خاصة : مثل

كتب المراسيل والعلل والمُدْرَج وغيرها ككتاب المراسيل
لأبي داود ، وكتاب العلل للدارقطني .

المبحث الثاني

المردود بسبب سُقْطٍ من الاسناد.

١ - المراد بالسُّقْط من الاسناد :

المراد بالسُّقْط من الاسناد انقطاع سلسلة الاسناد بسقوط راو أو أكثر عمداً من بعض الرواة أو عن غير عمد ، من أول السند أو من آخره أو من أثنائه ، سقوطاً ظاهراً أو خفياً .

٢ - أنواع السقط :

يتنوع السقط من الاسناد بحسب ظهوره وخفائه الى نوعين هما :

١ () سُقْط ظاهراً وهذا النوع من السقط يشترك في معرفته الأئمة وغيرهم من المشتغلين بعلوم الحديث ، ويعرف هذا السقط من عدم التلاقي بين الراوي وشيخه ، إما لأنه لم يُدْرِكْ عَصْرَهُ ، أو أدرك عصره لكنه لم يجتمع به (وليست له منه اجازة ولا وجاده) ^(١) لذلك يحتاج الباحث في الأسانيد الى معرفة تاريخ الرواة لأنه يتضمن

(١) الاجازة : الاذن بالرواية ، وقد يحصل الراوي عليها من شيخ لم يلتق به ، كان يقول الشيخ أحياناً أجزت رواية مسموعاتي لأهل زماني . والوجادة بكسر الواو : أن يجد الراوي كتاباً لشيخ من الشيوخ . يعرف خطه ، فيروي ما في ذلك الكتاب عن الشيخ ، وسيأتي تفصيل بحث الاجازة والوجادة في باب طرق التحمل وصيغ الأداء .

بيان مواليدهم ووفياتهم وأوقات طلبهم وارتحالهم
وغير ذلك .

وقد اصطلح علماء الحديث على تسمية السقط الظاهر
بأربعة أسماء بحسب مكان السقط أو عدد الرواة الذين
أسقطوا. وهذه الأسماء هي :

١ - المُلَقُّ .

٢ - المُرْسَلُ .

٣ - المَعْضَلُ .

٤ - المُنْقَطِعُ .

ب (سَقَطَ خُفْي : وهذا لا يدركه الا الأئمة الحُذَّاقُ المطلاعون
على طرق الحديث وعلل الأسانيد . وله تسميتان وهما :

١ - المَدْلُسُ .

٢ - المُرْسَلُ الخفي .

واليك بحث هذه المسميات الستة مفصلة على التوالي

المُعَلَّق

١ - تعريفه :

(أ) لغة : هو اسم مفعول من « علق » الشيء بالشيء أي ناطه وربطه به وجعله معلقاً . وسمي هذا السند معلقاً بسبب اتصاله بالجهة العليا فقط ، وانقطاعه من الجهة الدنيا ، فصار كالشيء المعلق بالسقف ونحوه .

(ب) اصطلاحاً : ما حُذف من مبدأ اسناده راو فأكثر على التوالي .

٢ - من صورته :

(أ) أن يحذف جميع السند ثم يقال مثلاً « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كذا »

(ب) - ومنها أن يحذف كل الاسناد الا الصحابي ، أو الا الصحابي والتابعي^(١)

٣ - مثاله :

ما أخرجه البخاري في مقدمة باب ما يُذَكَّرُ في الفُخْد : « وقال أبو موسى : غَطَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رِجْلَيْهِ حِينَ دَخَلَ عَثْمَانُ »^(٢)

(١) شرح النخبة ص ٤٢ .

(٢) البخاري - كتاب الصلاة ح ١ - ص ٩٠ .

فهذا حديث معلق ، لأن البخاري حذف جميع اسناده الا
الصحابي وهو أبو موسى الأشعري .

٤ - حكمه :

الحديث المعلق مردود، لأنه فقد شرطاً من شروط القبول وهو
اتصال السند وذلك بحذف راو أو أكثر من اسناده مع عدم علمنا
بحال ذلك المحذوف .

٥ - حكم المعلقات في الصحيحين :

هذا الحكم - وهو أن المعلق مردود - هو للحديث المعلق
مطلقاً ، لكن ان وجد المعلق في كتاب التزمّت صحته - كالصحيحين -
فهذا له حكم خاص ، قد مر بنا في بحث الصحيح (١) ، ولا بأس
بالتذكير به هنا وهو أن :

أ (ما ذُكِرَ بصيغة الجُزْم : كـ « قال » و « ذُكِرَ » و « حُكِيَ »
فهو حُكْمٌ بصحته عن المضاف اليه .

ب (وما ذُكِرَ بصيغة التمريض : كـ « قيل » و « ذُكِرَ » و « حُكِيَ »
فليس فيه حُكْمٌ بصحته عن المضاف اليه . بل فيه
الصحيح والحسن والضعيف ، لكن ليس فيه حديث وإم
لوجوده في الكتاب المسمى بالصحيح . وطريق معرفة
الصحيح من غيره هو البحث عن اسناد هذا الحديث
والحكم عليه بما يليق به (٢) .

(١) في الفقرة ١١/ وهي « ما هو المحكوم بصحته مما رواه الشيخان ؟ »
(٢) قد بحث العلماء في المعلقات التي في صحيح البخاري ، وذكروا أسانيدھا
المتصلة ، وأحسن من جمع ذلك هو العافظ ابن حجر في كتاب سماه
« تفليق التعليق » .

المرسل

١ - تعريفه :

أ (لغة : هو اسم مفعول من « أرسل » بمعنى « أطلق » فكان المرسل أطلق الاسناد ولم يقيده براو معروف .

ب (اصطلاحاً : هو ما سقط من آخر اسناده من بعد التابعي (١) .

٢ - صورته :

وصورته أن يقول التابعي - سواء كان صغيراً أو كبيراً - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ، أو فعل كذا أو فعل بحضرته كذا ، وهذه صورة المرسل عند المحدثين .

٣ - مثاله :

ما أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب البيوع قال : « حدثني محمد بن رافع ثنا حجين ثنا الليث عن عقيّل عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزائنة » (٢)

فسعيد بن المسيب تابعي كبير، روى هذا الحديث عن النبي

(١) نزلة النظر ص ٤٣ . والتابعي : هو من لقي الصحابي مسلماً ومات على الإسلام .

(٢) مسلم - كتاب البيوع .

صلى الله عليه وسلم بدون أن يذكر الواسطة بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد أسقط من اسناد هذا الحديث آخره وهو من بعد التابعي ، وأقل هذا السقط أن يكون قد سقط الصحابي ، ويحتمل أن يكون قد سقط معه غيره كتابي مثلاً .

٤ - المرسل عند الفقهاء والأصوليين :

ما ذكرته من صورة المرسل هو المرسل عند المحدثين ، أما المرسل عند الفقهاء والأصوليين فأعم من ذلك ، فعندهم أن كل منقطع مرسل على أي وجه كان انقطاعه ، وهذا مذهب الخطيب أيضاً .

٥ - حكمه :

المرسل في الأصل ضعيف مردود ، لفقده شرطاً من شروط المقبول وهو اتصال السند ، وللجهل بحال الراوي المحذوف ، لاحتمال أن يكون المحذوف غير صحابي ، وفي هذه الحال يحتمل أن يكون ضعيفاً .

لكن العلماء من المحدثين وغيرهم اختلفوا في حكم المرسل والاحتجاج به ، لأن هذا النوع من الانقطاع يختلف عن أي انقطاع آخر في السند ، لأن الساقط منه غالباً ما يكون صحابياً ، والصحابة كلهم عدول ، لا تضر عدم معرفتهم .

ومجمل أقوال العلماء في المرسل ثلاثة أقوال هي :

أ (ضعيف مردود : عند جمهور المحدثين وكثير من أصحاب الأصول والفقهاء . وحجه هؤلاء هو الجهل بحال الراوي المحذوف ، لاحتمال أن يكون غير صحابي .

ب (صحيح يحتج به : عند الأئمة الثلاثة - أبو حنيفة ومالك وأحمد في المشهور عنه - وطائفة من العلماء بشرط أن يكون المرسل ثقة ولا يرسل الا عن ثقة . وحجتهم أن التابعي الثقة لا يستحل أن يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا اذا سمعه من ثقة .

ح (قبوله بشروط : أي يصح بشروط ، وهذا عند الشافعي وبعض أهل العلم .

وهذه الشروط أربعة ، ثلاثة في الراوي المرسل ، وواحد في الحديث المرسل ، واليك هذه الشروط .

١ - أن يكون المرسل من كبار التابعين .

٢ - واذا سُمِّي من أرسل عنه سُمِّي ثقة .

٣ - واذا شاركه الحفاظ المأمونون لم يخالفوه .

٤ - وأن ينضم الى هذه الشروط الثلاثة واحد مما يلي :

أ (أن يُروى الحديث من وجه آخر مُسنداً .

ب (أو يُروى من وجه آخر مرسلأ أرسله من أخذ العلم عن غير رجال المرسل الأول .

ح (أو يوافق قول صحابي .

د (أو يُفتي بمقتضاه أكثر أهل العلم .^(١)

فاذا تحققت هذه الشروط تبين صحة مخرج المرسل وما عُنْدَهُ ، وأنها صحيحة ولو عارضها صحيح من طريق

(١) انظر الرسالة للشافعي ص ٤٦١ .

واحد رجحناهما عليه بتعدد الطرق اذا تعذر الجمع بينهما •

٦ - مرسل الصحابي :

هو ما أخبر به الصحابي عن قول الرسول صلى الله عليه وسلم أو فعله ، ولم يسمعه أو يشاهده ، إما لصغر سنه أو تأخر اسلامه أو غيابه ، ومن هذا النوع احاديث كثيرة لصغار الصحابة كابن عباس وابن الزبير وغيرهما •

٧ - حكم مرسل الصحابي :

الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور أنه صحيح محتج به ، لأن رواية الصحابة عن التابعين نادرة ، واذا رووا عنهم بينها ، فاذا لم يبينوا ، وقالوا : قال رسول الله ، فالأصل أنهم سمعوها من صحابي آخر ، وحذف الصحابي لا يضر ، كما تقدم •

وقيل ان مرسل الصحابي كمرسل غيره في الحكم ، وهذا القول ضعيف مردود •

٨ - أشهر المصنفات فيه :

أ (المراسيل لأبي داود •

ب (المراسيل لابن أبي حاتم •

ج (جامع التحصيل لأحكام المراسيل للعلائي^(١)

(١) الرسالة المستطرفة ص ٨٥-٨٦ • والعلائي هو الحافظ المحقق صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكليدي العلائي ولد بدمشق سنة ٦٩٤هـ وتوفي في القدس سنة ٧٦١هـ •

المُعْضَل

١ - تعريفه :

- أ (لَفَة : اسم مفعول من « أعضله » بمعنى أعياه .
ب (اصطلاحاً : ما سقط من اسناده اثنان فأكثر على التوالي

٢ - مثاله :

« ما رواه الحاكم في « معرفة علوم الحديث » بسنده الى القُتَيْبِيِّ عن مالك أنه بلغه أن أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ الله عليه وسلم : لِلْمُملُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ بِالْمَعْرُوفِ ، وَلَا يُكَلَّفُ مِنْ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ . قال الحاكم : هذا مُعْضَلٌ عَنْ مَالِكٍ ، أَعْضَلَهُ هَكَذَا فِي الْمَوْطَأِ » ^(١)

فهذا الحديث معضل لأنه سقط منه اثنان متواليان بين مالك وأبي هريرة وقد عرفنا أنه سقط منه اثنان متواليان من رواية الحديث خارج الموطأ هكذا « . . . عن مالك عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة » ^(٢)

٣ - حكمه :

المعضل حديث ضعيف ، وهو أسوأ حالا من المرسل

(١) معرفة علوم الحديث ص ٤٦ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٧ .

والمنقطع^(١) ، لكثرة المحذوفين من الاسناد ، وهذا الحكم على
المعضل بالاتفاق بين العلماء •

٤ - اجتماعه مع بعض صور المعلق^س :

ان بين المعضل وبين المعلق عموماً وخصوصاً من وجه •
أ (فيجتمع المعضل مع المعلق في صورة واحدة وهي : اذا
حُذِف من مبدأ اسناده راويان متواليان • فهو معضل
ومعلق في آن واحد •

ب (ويفارقه في صورتين :

١ - اذا حُذِف من وسط الاسناد راويان متواليان ، فهو
معضل وليس بمعلق •

٢ - اذا حُذِف من مبدأ الاسناد راو فقط، فهو معلق وليس
بمعضل •

٥ - من مظان المعضل :

قال السيوطي^(٢) : من مظان المعضل والمنقطع والمرسل :

أ (كتاب السنن لسعيد بن منصور •

ب (مؤلفات ابن أبي الدنيا •

(١) انظر الكفاية ص ٢١ والتدريب ح ١ - ص ٢٩٥ •

(٢) تدريب الراوي ح ١ - ص ٢١٤ •

المنقطع

١ - تعريفه :

- أ (لغة : هو اسم فاعل من « الانقطاع » ضد الاتصال .
ب (اصطلاحاً : ما لم يتصل أسناده ، على أي وجه كان انقطاعه .

٢ - شرح التعريف :

يعني أن كل اسناد انقطع من أي مكان كان ، سواء كان الانقطاع من أول الاسناد أو من آخره أو من وسطه ، فيدخل فيه - على هذا - المرسل والمعلق والمعضل ، لكن علماء المصطلح المتأخرين خصوا المنقطع بما لم تنطبق عليه صورة المرسل أو المعلق أو المعضل ، وكذلك كان استعمال المتقدمين في الغالب .
ولذلك قال النووي : « وأكثر ما يستعمل في رواية من دون التابعي عن الصحابي كمالك عن ابن عمر »^(١)

٣ - المنقطع عند المتأخرين من أهل الحديث :

هو ما لم يتصل أسناده مما لا يشمل اسم المرسل أو المعلق أو المعضل . فكان المنقطع اسم عام لكل انقطاع في السند ما عدا صوراً ثلاثاً من صور الانقطاع وهي : حذف أول الاسناد ، أو

(١) التقريب مع التدريب ج ١ - ص ٢٠٨ .

حذف آخره ، أو حذف اثنين متواليين من أي مكان كان، وهذا هو الذي مشى عليه الحافظ ابن حجر في النخبة وشرحها . (١)

ثم انه قد يكون الانقطاع في مكان واحد من الاسناد ، وقد يكون في أكثر من مكان واحد ، كان يكون الانقطاع في مكانين أو ثلاثة مثلاً .

٤ - مثاله :

« ما رواه عبدالرزاق عن الثوري عن أبي اسحق عن زيد بن يسيع عن حذيفة مرفوعاً : **إِنَّ وَلِيَّتُمُهَا أبا بكرٍ فُقُوِيٌّ أمينٌ** » (٢)

فقد سقط من هذا الاسناد رجل من وسطه وهو « شريك » سقط من بين الثوري وأبي اسحق ، اذ أن الثوري لم يسمع الحديث من أبي اسحق مباشرة وإنما سمعه من شريك ، وشريك سمعه من أبي اسحق .

فهذا الانقطاع لا ينطبق عليه اسم المرسل ولا المعلق ولا المضل فهو منقطع .

٥ - حكمه :

المنقطع ضعيف بالاتفاق بين العلماء، وذلك للجهل بحال الراوي المحذوف .

(١) النخبة وشرحها له ص ٤٤ .

(٢) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٣٦ ، وأخرجه أحمد والبخاري والطبراني في الأوسط بمعناه . انظر مجمع الزوائد ج ٥ - ص ١٧٦ .

المُدَلِّسُ^٢

١ - تعريف التدليس :

(أ) لغة : المدلس اسم مفعول من « التدليس » والتدليس في اللغة: كَتَمَانٌ عَيْبُ السِّلْعَةِ عن المشتري ، وأصل التدليس مشتق من « الدَّلَس » وهو الظلمة أو اختلاط الظلام كما في القاموس^(١) ، فكان المدلس لتغطيته على الواقف على الحديث أَظْلَمُ أَمْرُهُ، فصار الحديث مُدَلِّسًا .

(ب) اصطلاحاً : إخفاء عيب في الاسناد ، وتحسين لظاهره .

٢ - أقسام التدليس :

للتدليس قسمان رئيسيان هما : تدليس الاسناد ، وتدليس الشيوخ .

٣ - تدليس الاسناد :

لقد عرف علماء الحديث هذا النوع من التدليس بتعريفات مختلفة ، وسأختار أصحها وأدقها - في نظري - وهو تعريف الامامين أبي أحمد بن عمرو البزار وأبي الحسن بن القطان. وهذا التعريف هو :

(أ) تعريفه : أن يَرْوِيَ الراوي عن قد سمع منه مالم يسمع

(١) القاموس ج ٢ - ص ٢٢٤ .

منه من غير أن يُذكر أنه سمعه منه (١)

(ب) شرح التعريف : ومعنى هذا التعريف أن تدليس الاسناد أن يروى الراوي عن شيخ قد سَمِعَ منه بعض الأحاديث، لكن هذا الحديث الذي دلّسه لم يسمعه منه، وإنما سمعه من شيخ آخر عنه، فيُسْقَطُ ذلك الشيخ، ويرويه عنه بلفظ محتمل للسمع وغيره ، كـ « قال » أو « عن » ليوهم غيره أنه سمعه منه. لكن لا يصرح بأنه سمع منه هذا الحديث فلا يقول : « سمعت » أو « حدثني » حتى لا يصير كذاباً بذلك ، ثم قد يكون الذي أسقطه واحداً أو أكثر .

(ح) الفرق بينه وبين الارسال الخفي : قال أبو الحسن بن القطان بعد ذكره للتعريف السابق : « والفرق بينه وبين الارسال هو : أن الارسال روايته عن من لم يسمع منه » وايضاح ذلك أن كلا من المدلس والمرسل إرسالاً خفياً يروى عن شيخ شيئاً لم يسمعه منه ، بلفظ يحتمل السماع وغيره ، لكن المدلس قد سمع من ذلك الشيخ أحاديث غير التي دلّسها ، على حين أن المرسل إرسالاً خفياً لم يسمع من ذلك الشيخ أبداً ، لا الأحاديث التي أرسلها ولا غيرها ، لكنه عاصره أو لقيه .

(د) مثاله : ما أخرجه الحاكم (٢) ، بسنده إلى علي بن خشرم قال : « قال لنا ابن عيينة : عن الزهري ، فقبل له : سمعته من الزهري ؟ فقال : لا ، ولا ممن سمعه من الزهري . حدثني عبدالرزاق عن معمر عن الزهري »

(١) : شرح الفية المراقي له ج ١ - ص ١٨٠ .

(٢) : في معرفة علوم الحديث ص ١٣٠ .

ففي هذا المثال اسقط ابنُ عيينة اثنين بينه وبين الزهري .

٤ - تدليس التسوية :

هذا النوع من التدليس هو في الحقيقة نوع من أنواع . ليس الاسناد .

(أ) تعريفه : هو رواية الراوي عن شيخه ، ثم اسقاط راو ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر . وصورة ذلك أن يروي الراوي حديثاً عن شيخ ثقة ، وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة ، ويكون الثقتان قد لقي أحدهما الآخر ، فيأتي المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول ، فيسقط الضعيف الذي في السند ، ويجعل الاسناد عن ثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل ، فيسوي الاسناد كله ثقات .

وهذا النوع من التدليس شر أنواع التدليس ، لأن الثقة الأول قد لا يكون معروفاً بالتدليس ، ويجد الواقف على السند كذلك بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة . وفيه غرور شديد .

(ب) أشهر من كان يفعله :

١ - بَقِيَّةُ بن الوليد . قال أبو مُسَهَّر : « أحاديث بَقِيَّةٍ ليست نَقِيَّةً فكن منها على تَقِيَّةٍ » . (١)

٢ - الوليد بن مسلم .

(ح) مثاله : ما رواه ابن أبي حاتم في العلل قال : « سمعت أبي - وذكر الحديث الذي رواه اسحق بن راهويه عن

(١) ميزان الاعتدال ح ١ - ص ٣٣٢ .

بقية حدثني أبو وهب الأسدي عن نافع عن ابن عمر
حديث لا تحمدوا إسلام المرء حتي تعرفوا عقدة رأيه -
قال أبي : هذا الحديث له أمر قل من يفهمه ، روى هذا
الحديث عبيد الله بن عمرو عن اسحاق بن أبي فروة عن
ثقة ضعيف

نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم . وعبيد الله
ثقة

ابن عمرو ، كنيته أبو وهب ، وهو أسدي ، فكناه بقية
ونسبه الى بني أسد كي لا يظن له ، حتى اذا ترك
اسحق بن أبي فروة لا يهتدى له . (١)

٥ - تدليس الشيوخ :

أ (تعريفه : هو أن يروي الراوي عن شيخ حديثاً سمعه
منه ، فيسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف
به كي لا يعرف (٢) .

ب. مثاله : قول أبي بكر بن مجاهد أحد أئمة القراء :
« حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله ، يريد به أبا بكر بن أبي
داود السجستاني » .

٦ - حكم التدليس :

أ (أما تدليس الاسناد : فمكروه جداً ذمه أكثر العلماء ،
وكان شعبة من أشدهم ذماً له ، فقال فيه أقوالاً منها :
« التدليس أخو الكذب » .

(١) شرح الألفية للمراقي ج ١ - ص ١٩٠ والتدريب ج ١ - ص ٢٢٥ .

(٢) علوم الحديث ص ٦٦ .

ب (وأما تدليس التسوية : فهو أشد كراهة منه ، حتى قال العراقي : « انه قاذح فيمن تَعَمَّدَ فَعَلُهُ » .

ح (وأما تدليس الشيوخ : فكراهته أخف من تدليس الاسناد لأن المدلس لم يُسْقَطْ أحداً ، وإنما الكراهة بسبب تضييع المروي عنه ، وتويعر طريق معرفته على السامع ، وتختلف الحال في كراهته بحسب الغرض العامل عليه .

٧ - الأغراض الجامعة على التدليس :

أ (الأغراض الجامعة على تدليس الشيوخ أربعة وهي :

- ١ - ضعف الشيخ أو كونه غير ثقة .
- ٢ - تأخر وفاته بحيث شاركه في السماع منه جماعة دونه .
- ٣ - صغر سنه بحيث يكون أصغر من الراوي عنه .
- ٤ - كثرة الرواية عنه ، فلا يحب الاكثار من ذكر اسمه على صورة واحدة .

ب (الأغراض الجامعة على تدليس الاسناد خمسة وهي :

- ١ - تَوَهِيمُ عُلُوِّ الاسناد .
- ٢ - قَوَاتُ شَيْءٍ مِنَ الْحَدِيثِ عَنْ شَيْخٍ سَمِعَ مِنْهُ الْكَثِيرُ .
- ٣ - ٤ - ٥ - الأغراض الثلاثة الأولى المذكورة في تدليس الشيوخ .

٨ - أسباب ذم المدلس : ثلاثة وهي :

- أ (بإيهامه السماع ممن لم يسمع منه .
- ب (عدوله عن الكشف الى الاحتمال .
- ح (علمه بأنه لو ذكر الذي دلس عنه لم يكن مُرَضِيّاً^(١) .

(١) راجع الكفاية ص ٢٥٨ .

٩ - حكم رواية المدلس :

اختلف العلماء في قبول رواية المدلس على أقوال أشهرها قولان .

أ (رَدُّ رَوَايَةِ الْمَدْلُسِ مُطْلَقاً وَإِنْ بَيْنَ السَّمَاعِ ، لَأَنَّ التَّدْلِيْسَ نَفْسَهُ جَرَحٌ . (وهذا غير معتمد)

ب (التفصيل : (وهو الصحيح) .
١ - إِنْ صَرَّحَ بِالسَّمَاعِ قُبِلَتْ رَوَايَتُهُ ، أَيْ إِنْ قَالَ « سَمِعْتُ » أَوْ نَحْوَهَا قُبِلَ حَدِيثُهُ .

٢ - وَإِنْ لَمْ يَصْرَحْ بِالسَّمَاعِ لَمْ تُقْبَلْ رَوَايَتُهُ ، أَيْ إِنْ قَالَ « عَنْ » وَنَحْوَهَا لَمْ يُقْبَلْ ^(١) حَدِيثُهُ .

١٠ - بِمَ يُعْرَفُ التَّدْلِيْسُ ؟

يعرف التدليس بأحد أمرين :

أ (إِخْبَارُ الْمَدْلُسِ نَفْسَهُ إِذَا سُئِلَ مِثْلًا ، كَمَا جَرَى لَابِنِ عِيْنَةَ .

ب (نَصُّ إِمَامٍ مِنْ أئِمَّةِ هَذَا الشَّانِ بِنَاءً عَلَى مَعْرِفَتِهِ ذَلِكَ مِنَ الْبَحْثِ وَالتَّتَبُّعِ .

١١ - أشهر المصنفات في التدليس والمدلسين :

هناك مصنفات في التدليس والمدلسين كثيرة أشهرها :

أ (ثَلَاثَةُ مَصْنُفَاتٍ لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ ، وَاحِدٌ فِي أَسْمَاءِ

الْمَدْلُسِينَ وَاسْمُهُ « التَّبْيِيْنُ لِأَسْمَاءِ الْمَدْلُسِينَ » ^(٢) وَالْآخَرَانِ

أَقْرَدُ كِلَاهُمَا لِبَيَانِ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ التَّدْلِيْسِ ^(٣) .

ب (التَّبْيِيْنُ لِأَسْمَاءِ الْمَدْلُسِينَ : لِبَرْهَانَ الدِّينِ بْنِ الْحَلْبِيِّ (وَقَدْ

(١) علوم الحديث ص ٦٧-٦٨ .

(٢) الكفاية ص ٣٦١ .

(٣) الكفاية ص ٣٥٧ .

• طبعت هذه الرسالة)

ح (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس
للحافظ ابن حجر (وقد طبعت أيضاً) •

الْمُرْسَلُ الْخَفِيُّ

١ - تعريفه :

أ (لغة : المرسل لغة اسم مفعول من الارسال بمعنى الاطلاق،
كأن المرسل أطلق الاسناد ولم يَصِلْهُ والخفي: ضد الجلي،
لأن هذا النوع من الارسال غير ظاهر، فلا يدرك
الا بالبحث •

ب (اصطلاحاً : أن يروى عن لقيه أو عاصره ما لم يسمع
منه بلفظ يحتمل السماع وغيره كـ « قال » •

٢ - مثاله :

« ما رواه ابن ماجه من طريق عمر بن عبد العزيز عن عقبة
ابن عامر مرفوعاً : رَجِمَ اللهُ حَارِسَ العَرَسِ » فان عمر لم يلقَ عَقْبَةَ
كما قال المزي في الأَطْرَافِ •

٣ - بِمَ يُعْرَفُ ؟

يُعرف الارسال الخفي بأحد أمور ثلاثة وهي :

أ (نَصُّ بعض الأئمة على أن هذا الراوي لم يلق من حدث
عنه أو لم يسمع منه مطلقاً •

(١) ابن ماجه - كتاب الجهاد - ح ٢ ص ٩٢٥ رقم الحديث / ٢٧٦٩

ب) إخباره عن نفسه بأنه لم يُلَقْ من حدث عنه أو لم يسمع منه شيئاً .

ح) مجيء الحديث من وجه آخر فيه زيادة شخص بين هذا الراوي وبين من روى عنه . وهذا الأمر الثالث فيه خلاف للعلماء ، لأنه قد يكون من نوع « المزيد في متصل الأسانيد » .

٤ - حكمه :

هو ضعيف ، لأنه من نوع المنقطع ، فإذا ظهر انقطاعه فحكمه حكم المنقطع .

٥ - أشهر المصنفات فيه :

- كتاب التفصيل لمبهم المراسيل للخطيب البغدادي .

المُعْنَنُ وَالْمُؤَنَّنُ

١ - تمهيد :

لقد انتهت أنواع الردود الستة التي سبب ردها سَقَطُ من الاسناد ، لكن لما كان المعنعن والمؤنن مُخْتَلَفًا فيهما ، هل هما من نوع المنقطع أو المتصل ، لذا رأيت إلحاقهما بأنواع الردود بسبب سقط من الاسناد .

٢ - تعريف المعنعن :

أ) لغة : المعنعن اسم مفعول من «عَنَّ» بمعنى قال «عَنْ، عَنْ»

ب (اصطلاحاً : قول الراوي : فلان عن فلان .

٣ - مثاله :

ما رواه ابن ماجه قال : « حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا معاوية بن هشام ثنا سفيان عن أسامة بن زيد عن عثمان بن عروة عن عروة عن عائشة . قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان الله وملائكته يصلون على ميامين الصفوف » ^(١)

٤ - هل هو من المتصل أو المنقطع ؟ :

اختلف العلماء فيه على قولين :

أ (قيل انه منقطع حتى يتبين اتصاله .

ب (والصحيح الذي عليه العمل ، وقاله الجماهير من أصحاب الحديث والفقهاء والأصول أنه متصل بشروط ، اتفقوا على شرطين منها ، واختلفوا في اشتراط ما عداهما ، أما الشرطان اللذان اتفقوا على أنه لا بد منهما - ومذهب مسلم الاكتفاء بهما - فهما :

١ - أن لا يكون المعْنَنُ مُدْلَساً .

٢ - أن يُمكنَ لقاءَ بعضهم بعضاً . أي لقاءَ المعْنَنِ بمن عَنَّنَ عنه .

وأما الشروط التي اختلفوا في اشتراطها زيادة على الشرطين السابقين فهي :

١ - ثبوت اللقاء : وهو قول البخاري وابن المديني والمحققين .

٢ - طول الصحبة : وهو قول أبي المظفر السمعاني .

٣ - معرفته بالرواية عنه : وهو قول أبي عمرو الداني .

(١) ابن ماجه - كتاب اقامة الصلاة والسنة فيها ج ١ - ص ٢٢١ رقم الحديث / ١٠٠٥ /

٥ - تعريف المؤنن :

- أ (لغة : اسم مفعول من « أنن » بمعنى قال « أن ، أن »
ب (اصطلاحاً : هو قول الراوي : حدثنا فلان أن فلاناً قال ..

٦ - حكم المؤنن :

- أ (قال أحمد وجماعة هو منقطع حتى يتبين اتصاله .
ب (وقال الجمهور : « أن » كـ « عن » ومطلقه محمول على السماع بالشروط المتقدمة .

المبحث الثالث

المردود بسبب طعن في الراوي

١ - المراد بالطعن في الراوي :

المراد بالطعن في الراوي جرحه باللسان ، والتكلم فيه من ناحية عدالته ودينه ، ومن ناحية ضبطه وحفظه وتيقظه .

٢ - أسباب الطعن في الراوي :

أسباب الطعن في الراوي عشرة أشياء ، خمسة منها تتعلق بالعدالة ، وخمسة تتعلق بالضبط .

أ (أما التي تتعلق بالطعن في العدالة فهي :

١ - الكذب .

٢ - التهمة بالكذب .

٣ - الفسق .

٤ - البدعة .

٥ - الجهالة •

(ب) أما التي تتعلق بالطعن في الضبط فهي :

- ١ - فُحْشُ الغلط •
- ٢ - سوء الحفظ •
- ٣ - الغفلة •
- ٤ - كثرة الأوهام •
- ٥ - مخالفة الثقات •

وسأذكر أنواع الحديث المردود بسبب من هذه الأسباب على التوالي مبتدئاً بالسبب الأشد طعنًا •

المَوْضُوع

إذا كان سبب الطعن في الراوي هو الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم فحديثه يسمى الموضوع •

١ - تعريفه :

(أ) لغة : هو اسم مفعول من « وَضَعَ الشَّيْءَ » أي « حَطَّهُ » سُمي بذلك لانحطاط رتبته •

(ب) اصطلاحاً : هو الكذب المَخْتَلَقُ المصنوع المنسوب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم •

٢ - رتبته :

هو شر الأحاديث الضعيفة وأقبحها • وبعض العلماء يعتبره .
قسماً مستقلاً وليس نوعاً من أنواع الأحاديث الضعيفة •

٣ - حكم روايته :

أجمع العلماء على أنه لا تحمل روايته لأحد عِلْمُ حاله في أي معنى كان إلا مع بيان وضعه ، لحديث مسلم : « مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ » (١)

٤ - طرق الموضوعات في صياغة الحديث :

أ () أما أن يُنشئ الموضوع الكلام من عنده، ثم يضع له اسناداً ويرويه .

ب () وأما أن يأخذ كلاماً لبعض الحكماء أو غيرهم ويضع له اسناداً .

٥ - كيف يُعرف الحديث الموضوع ؟

يعرف بأمور منها :

أ () إقرار الواضع بالوضع : كإقرار أبي عَصَمَةَ نوح بن أبي مريم بأنه وضع حديث فضائل سور القرآن سورة عن ابن عباس .

ب () أو ما يُتَنَزَّلُ منزلة إقراره : كَأَنَّ يُحَدِّثُ عن شيخ، فَيُسْأَلُ عن مولده، فيذكر تاريخاً تكون وفاة ذلك الشيخ قبل مولده هو ولا يُعرف ذلك الحديث إلا عنده .

ج () أو قرينة في الراوي : مثل أن يكون الراوي رافضياً ، والحديث في فضائل أهل البيت .

د () أو قرينة في المروي : مثل كون الحديث ركيك اللفظ ، أو مخالفاً للحس أو صريح القرآن .

٦ - دواعي الوضع وأصناف الموضوعات :

أ () التقرب إلى الله تعالى : بوضع أحاديث ترغب الناس في

(١) مقدمة مسلم بشرح النووي ج ١ - ص ٦٢ .

الخيرات ، وأحاديث تخوفهم من فعل المنكرات ، وهؤلاء
الوضاعون قوم ينتسبون الى الزهد والصلاح ، وهم شر
الوضاعين لأن الناس قَبِلَتْ موضوعاتهم ثقة بهم .

ومن هؤلاء مَيْسَرَةُ بن عبد رُبَيْهٍ ، فقد روى ابن حبان
في الضعفاء عن ابن مهدي قال : قلت لميسرة بن عبد ربه :
من أين جئت بهذه الأحاديث ، من قرأ كذا فله كذا ؟
قال : وضعتها أَرْغَبُ النَّاسِ « (١)

(ب) الانتصار للمذهب : لا سيما مذاهب الفرق السياسية
بعد ظهور الفتنة وظهور الفرق السياسية كالخوارج
والشيعة ، فقد وضعت كل فرقة من الأحاديث ما يؤيد
مذهبها ، كحديث « عليٌّ خير البشر ، من شك فيه كفر »

(ح) الطعن في الاسلام : وهؤلاء قوم من الزنادقة لم يستطيعوا
أن يكيدوا للاسلام جهاراً ، فعمدوا الى هذا الطريق
الخبث ، فوضعوا جملة من الأحاديث بقصد تشويه
الاسلام والطعن فيه . ومن هؤلاء محمد بن سعيد الشامي
المصلوب في الزندقة ، فقد روى عن حُمَيْد عن أنس
مرفوعاً « أنا خاتم النبيين لا نبي بعدي الا أن يشاء
الله (٢) » ولقد بين جهابذة الحديث أمر هذه الأحاديث
ولله الحمد والمنة .

(د) التزلف إلى الحكام : أي تقرب بعض ضعفاء الايمان الى
بعض الحكام بوضع أحاديث تناسب ما عليه الحكام من
الانعراف ، مثل قصة غياث بن ابراهيم النخعي الكوفي

(١) تدريب الراوي ج ١ - ص ٢٨٣ .

(٢) المصدر السابق ج ١ - ص ٢٨٤ .

مع أمير المؤمنين المهدي، حين دخل عليه وهو يلعب بالحمام ، فساق بسنده على التوُّ الى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لَأَسْبِقُ إِلَّا فِي نَضْلٍ أَوْ خَفَرٍ أَوْ حَافِرٍ أَوْ جَنَاحٍ » فزاد كلمة « أَوْ جَنَاحٍ » لأجل المهدي ، فعرف المهدي ذلك ، فأمر بذبح الحمام ، وقال : أنا حملته على ذلك .

هـ (التكسب وطلب الرزق : كبعض القصاص الذين يتكسبون بالتحدث الى الناس ، فيوردون بعض القصص المسلية والعجيبة حتى يستمتع اليهم الناس ويعطوهم ، كأبي سعيد المدائني .

ز (قصد الشهرة : وذلك بإيراد الأحاديث الغريبة التي لا توجد عند أحد من شيوخ الحديث ، فيقبلون سند الحديث لِيُسْتَفْرَبَ ، فَيُرْغَبَ في سماعه منهم ، كابن أبي دحية وحماد النُصَيْبِي . (١)

٧ - مذاهب الكُرامِيَّة في وضع الحديث :

زعمت فرقة من المبتدعة سُمُوا بالكرامية جواز وضع الأحاديث في باب الترغيب والترهيب فقط ، واستدلوا على ذلك بما رُوِيَ في بعض طرق حديث « من كذب علي متعمداً » من زيادة جملة « ليضل الناس » ولكن هذه الزيادة لم تثبت عند حفاظ الحديث .

وقال بعضهم : « نحن نكذب له لا عليه » وهذا استدلال في غاية السخف ، فان النبي صلى الله عليه وسلم لا يحتاج شرعه الى كذابين ليروجوه .

وهذا الزعم خلاف اجماع المسلمين ، حتى بالغ الشيخ

(١) المصدر السابق ج ١ - ص ٢٨٦ .

أبو محمد الجويني فجزم بتكفير واضع الحديث •

٨ - خطأ بعض المفسرين في ذكر الأحاديث الموضوعة :

لقد أخطأ بعض المفسرين في ذكرهم أحاديث موضوعة في تفاسيرهم من غير بيان وضعها • لا سيما الحديث المروي عن أبي ابن كعب في فضائل القرآن سورة سورة ، ومن هؤلاء المفسرين :

- أ () الثعلبي •
- ب () الواحدي •
- ج () الزمخشري •
- د () البيضاوي •
- هـ () الشوكاني •

٩ - أشهر المصنفات فيه :

- أ () كتاب الموضوعات : لابن الجوزي ، وهو من أقدم ما صنف في هذا الفن ، لكنه متساهل في الحكم على الحديث بالوضع ، لذا انتقده العلماء وتعقبوه •
- ب () الآلء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة : للسيوطي ، هو اختصار لكتاب ابن الجوزي وتعقيب عليه ، وزيادات لم يذكرها ابن الجوزي •
- ج () تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة : لابن عراق الكناني ، وهو كتاب تلخيص لسابقه ، وهو كتاب حافل مهذب مفيد •

للمتروك

إذا كان سبب الطعن في الراوي هو التهمة بالكذب - وهو السبب الثاني - سمي حديثه المتروك .

١ - تعريفه :

أ (لغة : اسم مفعول من « التَّرك » وتسمى العرب البيضة بعد أن يخرج منها الفسرخ « التريكة » أي متروكة لا فائدة منها . (٢)

ب (اصطلاحاً : هو الحديث الذي في اسناده راو متهم بالكذب .

٢ - أسباب اتهام الراوي بالكذب أحد أمرين وهما :

أ (أن لا يُروى ذلك الحديث الا من جهته ، ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة (٣) .

ب (أن يُعرف بالكذب في كلامه العادي ، لكن لم يظهر منه الكذب في الحديث النبوي .

٣ - مثاله :

حديث عمرو بن شمر الجعفي الكوفي الشيعي، عن جابر عن أبي الطفيل عن علي وعمار قالا : كان النبي صلى الله عليه وسلم (١) هذا النوع ذكره الحافظ ابن حجر في النخبة ولم يذكره قبله ابن الصلاح ولا النووي .

(٢) انظر القاموس ج ٣ - ص ٣٠٦ .

(٣) القواعد المعلومة : هي القواعد العامة التي استنبطها العلماء من مجموع نصوص عامة صحيحة مثل قاعدة « الأصل براءة الذمة » .

يقنت في الفجر ويكبر يوم عرفة من صلاة الفُداة ، ويقطع صلاة
المصر آخر أيام التشريق .

وقد قال النسائي والدارقطني وغيرهما عن عمرو بن شمر:
« متروك الحديث » . (١)

٤- رتبته :

مر بنا أن شر الضعيف الموضوع ، ويليه المتروك ، ثم المنكر ،
ثم المعلن ، ثم المدرج ، ثم المقلوب ، ثم المضطرب ، كذا رتبته
الحافظ ابن حجر . (٢)

الْمُنْكَرُ

إذا كان سبب الطعن في الراوي فحش الغلط أو كثرة الغفلة
أو الفسق - وهو السبب الثالث والرابع والخامس- فحديثه يسمى
المنكر .

١- تعريفه :

أ (لغة : هو اسم مفعول من « الإنكار » ضد الإقرار .
ب (اصطلاحاً : عرف علماء الحديث المنكر بتعريفات متعددة
أشهرها تعريفان وهما :

١ - هو الحديث الذي في اسناده راو فحش غلطه أو كثرت
غفلته أو ظهر فسقه .

(١) ميزان الاعتدال ج ٣ - ص ٢٦٨ .

(٢) انظر التدريب ج ١ - ص ٢٩٥ والنخبة وشرحها ص ٤٦ وما بعدها .

وهذا التعريف ذكره الحافظ ابن حجر ونسبه لغيره (١) ،

ومشى على هذا التعريف البيهقي في منظومته فقال :

ومنكر الفرد به راو غدا تعديله لا يحمل التفردا

٢ - هو ما رواه الضعيف مخالفاً لما رواه الثقة .

وهذا التعريف هو الذي ذكره الحافظ ابن حجر واعتمده ،

وفيه زيادة على التعريف الأول وهي قيد مخالفة الضعيف

لما رواه الثقة .

٢ - الفرق بينه وبين الشاذ :

أ (أن الشاذ ما رواه المقبول (٢) مخالفاً لمن هو أولى منه .

ب (أن المنكر ما رواه الضعيف مخالفاً للثقة .

فَيُعْلَمُ من هذا أنهما يشتركان في اشتراط المخالفة ،

ويفترقان في أن الشاذ راوٍ مقبول ، والمنكر راوٍ

ضعيف . قال ابن حجر : « وقد غفل من سؤى

بينهما » . (٣)

٣ - مثاله :

أ (مثال للتعريف الأول : ما رواه النسائي وابن ماجه من

رواية أبي زُكَيْرٍ يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن

عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً « كلوا البلح بالتمر

فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان »

قال النسائي : « هذا حديث منكر ، تفرد به أبو زُكَيْرٍ ،

(١) انظر النخبة وشرحها ص ٤٧ .

(٢) المراد بالمقبول هنا ما يشمل راوي الصحيح وراوي الحسن (أي العدل

التمام الضبط - أو العدل الذي خف ضبطه) .

(٣) انظر النخبة وشرحها ص ٢٧ ويعني بقوله هذا ابن الصلاح ، فقد سوى

بين الشاذ والمنكر في « علوم الحديث » ص ٧٢ اذ قال : « المنكر ينقسم

قسمين على ما ذكرناه في الشاذ فانه بمعناه » .

وهو شيخ صالح ، أخرج له مسلم في المتابعات، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده» (١)

ب (مثال للتعريف الثاني : ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حبيب بن حبيب الزيات عن أبي اسحق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج البيت وصام وقرأ الضيف دخل الجنة » .

قال أبو حاتم : « هو منكر لأن غيره من الثقات رواه عن أبي اسحق موقوفاً ، وهو المعروف »

٤ - رتبته :

يتبين من تعريف المنكر المذكورين آنفاً أن المنكر من أنواع الضعيف جداً ، لأنه إما رواية ضعيف موصوف بفحش الغلط أو كثرة الغفلة أو الفسق ، وإما رواية ضعيف مخالف في روايته تلك لرواية الثقة ، وكلا القسمين فيه ضعف شديد ، لذلك مر بنا في بحث « المتروك » أن المنكر يأتي في شدة الضعف بعد مرتبة المتروك .



المعروف^١

١ - تعريفه :

أ (لغة : هو اسم مفعول من « عَرَفَ »

ب (اصطلاحاً : ما رواه الثقة مخالفاً لما رواه الضعيف .
فهو بهذا المعنى مقابل للمنكر ، أو بتعبير أدق ، هو
مقابل لتعريف المنكر الذي اعتمده الحافظ ابن حجر .

٢ - مثاله :

أما مثاله فهو المثال الثاني الذي مر في نوع المنكر ، لكن من
طريق الثقات الذين رووه موقوفاً على ابن عباس . لأن ابن أبي
حاتم قال :- بعد أن ساق حديث حبيب المرفوع - « هو منكر ،
لأن غيره من الثقات رواه عن أبي اسحق موقوفاً ، وهو المعروف » .

(١) لم يُذكر « المعروف » هنا لأنه من أنواع المردود ، وإنما ذكر هنا لمناسبة
قسيمه « المنكر » هذا و « المعروف » من أقسام المقبول الذي يحتج به كما
هو معروف .

المُعَلَّل

إذا كان سبب الطعن في الراوي هو « الوهم » فحديثه يسمى المعلنل ، وهو السبب السادس .

١ - تعريفه :

أ (لغة : اسم مفعول من « أَعْلَهُ » بكذا فهو « مُعَلَّلٌ » وهو القياس الصرقي المشهور ، وهو اللفظة الفصيحة ، لكن التعبير بـ « المعلنل » من أهل الحديث جاء على غير المشهور في اللفظة ، ^(١) ومن المحدثين من عبر عنه بـ « المعلنول » وهو ضعيف مردول عند أهل العربية واللفظة ^(٢)

ب (اصطلاحاً : هو الحديث الذي أُطْلِعَ فيه على علة تقدح في صحته مع أن الظاهر السلامة منها .

٢ - تعريف العلة :

هي سبب غامض خَفِيَ قَادِحٌ في صحة الحديث .
فيؤخذ من تعريف العلة هذا أن العلة عند علماء الحديث لا بد أن يتحقق فيها شرطان وهما .
أ (الغموض والخفاء .

(١) لأن المعلنل اسم مفعول من « علله » بمعنى الهاء ، ومنه تعليل الأم ولدها .

(٢) لأن اسم المفعول من الرباعي لا يكون على وزن مفعول ، وانظر علوم الحديث ص ٨١ .

ب (والقده في صحة الحديث •
فان اختل واحد منهما - كان تكون العلة ظاهرة أو غير
قادرة - فلا تسمى عندئذ علة اصطلاحاً •

٣ - قد تطلق العلة على غير معناها الاصطلاحي :

ان ما ذكرته من تعريف العلة في الفقرة السابقة هو المراد
بالعلة في اصطلاح المحدثين ، لكن قد يطلقون العلة أحياناً على أي
طعن موجه للحديث وان لم يكن هذا الطعن خفياً أو قادحاً :

أ (فمن النوع الأول : التعليل بكذب الراوي ، أو غفلته، أو
سوء حفظه، أو نحو ذلك، حتى لقد سمي الترمذي
النسخ علة •

ب (ومن النوع الثاني : التعليل بمخالفة لا تقده في صحة
الحديث ، كإرسال ما وصله الثقة ، وبناء على ذلك قال
بعضهم : من الحديث الصحيح ما هو صحيح مغلل •

٤ - جلالته ودقته ومن يتمكن منه :

معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها ، لأنه
يحتاج الى كشف العلل الفاضلة الخفية التي لا تظهر الا للجهابذة
في علوم الحديث • وانما يتمكن منه ويقوى على معرفته أهل
الحفظ والخبرة والفهم الثاقب ، ولهذا لم يخض غماره الا القليل
من الأئمة كابن المديني وأحمد والبخاري وأبي حاتم والدارقطني

٥ - الى أي إسناد يتطرق التعليل ؟

يتطرق التعليل الى الاسناد الجاسع شروط الصحة ظاهراً، لأن
الحديث الضعيف لا يحتاج الى البحث عن علله إذ إنه مردود لا يعمل به .

٦ - بِمَ يُسْتَعَانُ عَلَى إِدْرَاكِ الْعِلَّةِ ؟

يُسْتَعَانُ عَلَى إِدْرَاكِ الْعِلَّةِ بِأُمُورٍ مِنْهَا :

- أ (تَفَرُّدُ الرَّاويِ .
 - ب (بِمُخَالَفَةِ غَيْرِهِ لَهُ .
 - ح (قِرَائِنُ أُخْرَى تَنْضُمُ إِلَى مَا تَقْدُمُ فِي الْفَقْرَتَيْنِ (أ وَ ب) .
- هذه الأمور تنبه العارف بهذا الفن على وهم وقع من راوي الحديث، إما بكشف إرسال في حديث رواه موصولاً أو وقف في حديث رواه مرفوعاً أو إدخاله حديثاً في حديث أو غير ذلك من الأوهام، بحيث يغلب على ظنه ذلك فيحكم بعدم صحة الحديث .

٧ - مَا هُوَ الطَّرِيقُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْمُعَلَّلِ ؟

الطريق إلى معرفته هو جمع طرق الحديث ، والنظر في اختلاف رواياته ، والموازنة بين ضبطهم واثقانهم ، ثم الحكم على الرواية المعلولة .

٨ - أَيْنَ تَقَعُ الْعِلَّةُ ؟

أ (تَقَعُ فِي الْإِسْنَادِ - وَهُوَ الْأَكْثَرُ - كَالْتَعْلِيلِ بِالْوَقْفِ وَالْإِرْسَالِ .

ب (وَتَقَعُ فِي الْمَتْنِ - وَهُوَ الْأَقْلُ - مِثْلَ حَدِيثِ نَفْيِ قِرَاءَةِ الْبِسْمَلَةِ فِي الصَّلَاةِ .

٩ - هَلِ الْعِلَّةُ فِي الْإِسْنَادِ تَقْدَحُ فِي الْمَتْنِ ؟

أ (قَدْ تَقْدَحُ فِي الْمَتْنِ مَعَ قَدْحِهَا فِي الْإِسْنَادِ ، وَذَلِكَ مِثْلُ التَّعْلِيلِ بِالْإِرْسَالِ .

ب (وَقَدْ تَقْدَحُ فِي الْإِسْنَادِ خَاصَّةً ، وَيَكُونُ الْمَتْنُ صَحِيحاً ، مِثْلَ

حديث يُعَلَى بن عُبَيْدٍ عن الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً « البَيَّعَانِ بِالْخِيَارِ » فقدوهم يُعَلَى على سفيان الثوري في قوله « عمرو بن دينار » إنما هو عبدالله بن دينار ، فهذا المتن صحيح ، وإن كان في الاسناد علة الغلط ، لأن كلاً من عمرو وعبدالله بن دينار ثقة . فإبدال ثقة بثقة لا يضر صحة المتن ، وإن كان سياق الاسناد خطأ .

١٠ - أشهر المصنفات فيه :

- أ (كتاب العلل لابن المديني .
- ب (علل الحديث لابن أبي حاتم .
- ج (العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل .
- د (العلل الكبير، والعلل الصغير، للترمذي .
- هـ (العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني ، وهو أجمعها وأوسعها .

المخالفة للثقات

إذا كان سبب الطعن في الراوي مخالفته للثقات - وهو السبب السابع - فينتج عن مخالفته للثقات خمسة أنواع من علوم الحديث ، وهي : « المدرج » ، « المقلوب » ، « المزيد » في متصل الأسانيد ، « المضطرب » ، « المصحف » .

١ - فإن كانت المخالفة بتغيير سياق الاسناد أو بدمج

موقوف بمرفوع فيسمى « المدرج » .

٢ - وإن كانت المخالفة بتقديم أو تأخير فيسمى « المقلوب » .

٣ - وان كانت المخالفة بزيادة راوٍ فيسمى « المزِيد في متصل الأسانيد »

٤ - وان كانت المخالفة بإبدال راوٍ براوٍ أو بحصول التدافع في المتن ولا مُرْجَح فيسمى « المُضْطَرِب »

٥ - وان كانت المخالفة بتغيير اللفظ مع بقاء السياق فيسمى « المُصَحَّف » (١)

واليك تفصيل البحث فيها على التوالي .

المُدْرَج

١ - تعريفه :

- أ (لغة : اسم مفعول من « أُدْرَجْتُ » الشيء في الشيء ، اذا أدخلته فيه وضمّنته وإياه .
- ب (اصطلاحاً : ما غيرُ سياقِ إسناده ، أو أُدْخِلَ في متنه ما ليس منه بلا فصل .

٢ - أقسامه :

المدرج قسمان . مُدْرَج الإِسْنَاد ، ومُدْرَج المتن .

أ (مدرج الاسناد .

١ - تعريفه : هو ما غيرُ سياقِ إسناده .

٢ - من صورته : أن يسوق الراوي الاسناد ، فيُعْرضُ له

عارضاً فيقول كلاماً من قِبَلِ نَفْسِهِ ، فيظن بعض من

سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الاسناد ، فيرويهِ

عنه كذلك .

(١) انظر النخبة وشرحها ص ٤٨-٤٩ .

٣ - مثاله : قصة ثابت بن موسى الزاهد في روايته : « من كثرت صلاته بالليل حُسْنُ وجهه بالنهار ^(١) » وأصل القصة أن ثابت بن موسى دخل على شريك بن عبد الله القاضي وهو يُمَلِّي ويقول : « حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «...» وسكت ليكتب المُسْتَمَلِّي ^(٢) ، فلما نظر الى ثابت قال : « من كثرت صلاته بالليل حُسْنُ وجهه بالنهار » وقصد بذلك ثابتاً لزهده وورعه ، فظن ثابت أنه متن ذلك الاسناد فكان يحدث به .

(ب) مدرج المتن :

- ١ - تعريفه : ما أُدْخِلَ في متنه ما ليس منه بلا فصل .
- ٢ - أقسامه : ثلاثة وهي :
 - ١ (أ) أن يكون الإدراج في أول الحديث ، وهو قليل ، لكنه أكثر من وقوعه في وسطه .
 - ب (ب) أن يكون الإدراج في وسط الحديث ، وهو أقل من الأول .
 - ح (ح) أن يكون الإدراج في آخر الحديث ، وهو الغالب .

٣ - أمثلة له :

- ١ (أ) مثال لوقوع الإدراج في أول الحديث : وسببه أن الراوي يقول كلاماً يريد أن يستدل عليه بالحديث فيأتي به بلا فصل ، فيتوهم السامع أن الكل حديث ، مثل « ما رواه الخطيب من رواية أبي قطن وشبابة - فرَّقَهُمَا - عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال : قال

(١) أخرجه ابن ماجه - باب قيام الليل ح ١ - ص ٤٢٢ رقم الحديث / ١٣٢٣

(٢) المستملي هو الذي يبلغ صوت المحدث اذا كثر الطلاب في المجلس .

رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ ، وَيَلِ
لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ » فقلوه : « أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ » مُدْرَجٌ
مِنْ كَلَامِ أَبِي هُرَيْرَةَ كَمَا يُبَيِّنُ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ عَنْ آدَمَ
عَنْ شُعْبَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ :
« أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ ، فَإِنْ أَبَا الْقَاسِمُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ : « وَيَلِ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ »

قال الخطيب : « وَهُمْ أَبُو قُطْنٍ وَشُبَابَةُ فِي رِوَايَتِهِمَا
لَهُ عَنْ شُعْبَةَ عَلَى مَا سَقْنَاهُ ، وَقَدْ رَوَاهُ الْجُمُّ الْفَقِيرُ عَنْهُ
كَرِوَايَةِ آدَمَ » (١)

ب (مثال لوقوع الإدراج في وسط الحديث : حديث عائشة
في بدء الوحي : « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَحَنَّنُ
فِي غَارِ حِرَاءَ - وَهُوَ التَّعَبُّدُ - اللَّيَالِي ذَوَاتِ الْعَدَدِ » (٢)
فقلوه : « وَهُوَ التَّعَبُّدُ » مُدْرَجٌ مِنْ كَلَامِ الزَّهْرِيِّ .

ح (مثال لوقوع الإدراج في آخر الحديث : حديث أبي هريرة
مرفوعاً « لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ أَجْرَانِ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ
لَوْلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْحَجُّ وَبِرُّ أُمِّي لَأُحْبِبْتُ أَنْ
أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ » (٣)

فقلوه : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ . . . الخ » مِنْ كَلَامِ
أَبِي هُرَيْرَةَ ، لِأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَصْدُرَ ذَلِكَ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَمَنَّى الرَّقَّ ، وَلِأَنَّهُ أَمَّهُ لَمْ
تَكُنْ مَوْجُودَةً حَتَّى يُبْرَّهَا .

(١) تدريب الراوي ح ١ - ص ٢٧٠ .

(٢) البخاري - باب بدء الوحي .

(٣) البخاري في العتق .

٣ - دواعي الإدراج :

دواعي الادراج متعددة أشهرها ما يلي :

- أ (بيان حكم شرعي .
- ب (استنباط حكم شرعي من الحديث قبل أن يتم الحديث .
- ج (شرح لفظ غريب في الحديث .

٤ - كيف يُدرَك الإدراج ؟

- يُدرَك الادراج بأمور منها .
- أ (وروده منفصلا في رواية أخرى .
- ب (التنصيص عليه من بعض الأئمة المطلعين .
- ج (إقرار الراوي نفسه أنه أدرج هذا الكلام .
- د (استحالة كونه صلى الله عليه وسلم يقول ذلك .

٥ - حكم الإدراج :

الادراج حزام باجماع العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم، ويستثنى من ذلك ما كان لتفسير غريب، فانه غير ممنوع ، ولذلك فعله الزهري وغيره من الأئمة .

٦ - أشهر المصنفات فيه :

- أ (« الفصلُ للوصل المدرج في النقل » للخطيب البغدادي
- ب (« تقريب المنهج بترتيب المدرج » لابن حجر ، وهو تلخيص لكتاب الخطيب وزيادة عليه .

المَقْلُوبُ

١ - تعريفه :

أ (لَفْة : هو اسم مفعول من « الْقَلْبُ » وهو تحويل الشيء عن وجهه ^(١) .

ب (اصطلاحاً : إبدال لفظ بآخر في سند الحديث أو متنه ، بتقديم أو تأخير ونحوه .

٢ - أقسامه :

ينقسم المقلوب الى قسمين رئيسيين هما :
مقلوب السند ، ومقلوب المتن .

أ (مقلوب السند : وهو ما وقع الإبدال في سنده . وله صورتان
١ - أن يُقَدِّم الراوي ويؤخر في اسم أحد الرواة واسم أبيه ،
كحديث مَرْوِي عن « كعب بن مُرَّة » فيرويه الراوي عن
« مُرَّة بن كعب » .

٢ - أن يُبَدِّل الراوي شخصاً بآخر بقصد الإغراب : كحديث
مشهور عن « سالم » فيجعله الراوي عن « نافع » .
وممن كان يفعل ذلك من الرواة « حماد بن عمرو
النَّصِيبِي » وهذا مثاله : حديث رواه حماد النصيبى عن
الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً : « إذا
لقيتم المشركين في طريق فلا تبدءوهم بالسلام » فهذا
حديث مقلوب ، قلبه حماد ، فجعله عن الأعمش ، وإنما

(١) انظر القاموس ج ١ - ص ١٢٣ .

هو معروف عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة . هكذا أخرجه مسلم في صحيحه .
وهذا النوع من القلب هو الذي يُطلق على راويه أنه يسرق الحديث .

ب (مقلوب المتن : وهو ما وقع الإبدال في متنه ، وله صورتان أيضاً .

١ - أن يُقدّم الراوي ويؤخر في بعض متن الحديث ومثاله : حديث أبي هريرة عند مسلم في السبعة الذين يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله ، ففيه « ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله » فهذا مما انقلب على بعض الرواة وانما هو : « حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه » (١)

٢ - أن يجعل الراوي متن هذا الحديث على إسناد آخر ، ويجعل اسناده لمتن آخر وذلك بقصد الامتحان وغيره .
مثاله : ما فعل أهل بغداد مع الامام البخاري ، إذ قلبوا له مائة حديث ، وسألوه عنها امتحاناً لحفظه ، فرَدَّها على ما كانت عليه قبل القلب ، ولم يخطيء في واحد منها (٢)

٣ - الأسباب العاملة على القلب :

تختلف الأسباب التي تحمل بعض الرواة على القلب ، وهذه الأسباب هي :

- أ (قصد الإغراب ليرغب الناس في رواية حديثه والأخذ عنه .
- ب (قصد الامتحان والتأكد من حفظ المحدث وتتمام ضبطه .

(١) البخاري في الجماعة ، ومسلم في الزكاة - باب فضل اخفاء الصدقة ح ٧ - ص ١٢٠ من شرح النووي على مسلم ، ومالك في الموطأ - كتاب الشعر -

باب ما جاء في المتعابين في الله ، ح ٢ - ص ٩٥٢ .

(٢) انظر تفاصيل القصة في تاريخ بغداد ح ٢ - ص ٢٠

ح (الوقوع في الخطأ والغلط من غير قصد .

٤ - حكم القلب :

أ (إن كان القلب بقصد الإغراب فلا شك في أنه لا يجوز ،
لأن فيه تغييراً للحديث ، وهذا من عمل الوضاعين .

ب (وإن كان بقصد الامتحان، فهو جائز، للتثبت من حفظ
المحدث وأهليته ، وهذا بشرط أن يُبين الصحيح قبل
انفضاض المجلس .

ح (وإن كان عن خطأ وسهو ، فلا شك أن فاعله معذور في
خطئه ، لكن إذا كثر ذلك منه فانه يُخلُّ بضبطه، ويجعله
ضعيفاً .

أما الحديث المقلوب فهو من أنواع الضعيف المردود كما
هو معلوم .

٥ - أشهر المصنفات فيه :

أ (كتاب « رافع الارتياح في المقلوب من الأسماء والألقاب »
للخطيب البغدادي، والظاهر من اسم الكتاب أنه خاص
بقسم المقلوب الواقع في السند فقط .

المزید فی متصل الأساسید

١ - تعریفه :

- أ (لغة : المزید اسم مفعول من « الزيادة » . والمتصل ضد المنقطع ، والأسانید جمع اسناد .
- ب (اصطلاحاً : زيادة راوٍ في أثناء سند ظاهره الاتصال .

٢ - مثاله :

ما رَوَى ابن المبارك قال : حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن يزيد، حدثني بُسر بن عبيد الله، قال سمعت أبا إدريس قال سمعت واثلة يقول سمعت أبا مرثد يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها »^(١)

٣ - الزيادة في هذا المثال :

الزيادة في هذا المثال في موضعين ، الموضع الأول في لفظ « سفيان » والموضع الثاني في لفظ « أبا إدريس » وسبب الزيادة في الموضعين هو الوهم .

- أ (أما زيادة « سفيان » فوهم ممن دون ابن المبارك ، لأن عدداً من الثقات رَوَوْا الحديث عن ابن المبارك عن عبد الرحمن بن يزيد ، ومنهم من صرح فيه بالإخبار .

- ب (وأما زيادة « أبا إدريس » فوهم من ابن المبارك ، لأن

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ - كِتَابُ الْجَنَائِزِ ج ٧ - ص ٣٨ وَالتِّرْمِذِيُّ ج ٣ - ص ٣٦٧
كِلَاهُمَا بِزِيَادَةِ أَبِي إَدْرِيسَ وَحَدَّثَهَا .

عدداً من الثقات رووا الحديث عن عبدالرحمن بن يزيد
فلم يذكروا أبا ادريس ، ومنهم من صرح بسماع بُسِّرَ
من واثلة .

٤ - شروط ردّ الزيادة :

يشترط لردّ الزيادة واعتبارها وهما من زادها
شرطان وهما :

- أ (أن يكون من لم يزدّها اتقن ممن زادها .
 - ب (أن يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة .
- فان اختلف الشرطان أو واحد منهما ترجحت الزيادة وقيلت ،
واعتُبرَ الإسناد الخالي من تلك الزيادة منقطعاً ، لكن انقطاعه
خُفِيَ ، وهو الذي يسمى « المرسل الخفي » .

٥ - الاعتراضات الواردة على ادّعاء وقوع الزيادة :

- يُعتَرَضُ على ادعاء وقوع الزيادة باعتراضين هما :
- أ (إن كان الاسناد الخالي عن الزيادة بحرف « عن » في
موضع الزيادة ، فينبغي أن يُجْعَلَ منقطعاً .
 - ب (وان كان مصرّحاً فيه بالسماع ، أُحْتَمِلَ أن يكون سَمِعَهُ
من رجل عنه أولاً ثم سمعه منه مباشرة، ويمكن أن يُجَابَ
عن ذلك بما يلي :

- أ (أما الاعتراض الأول فهو كما قال المعتراض .
- ب (وأما الاعتراض الثاني ، فالاحتمال المذكور فيه ممكن ،
لكن العلماء لا يحكمون على الزيادة بأنها وهم الا مع
قرينة تدل على ذلك .

٦ - أشهر المصنفات فيه :

كتاب « تمييز المزيد في متصل الأسانيد » للخطيب البغدادي .

المُضْطَرَبُ

١ - تعريفه :

- أ (لفة : هو اسم فاعل من « الاضطراب » وهو اختلال الأمر وفساد نظامه ، وأصله من اضطراب الموج ، اذا كثرت حركته وضرب بعضه بعضاً •
- ب (اصطلاحاً : ما رُويَ على أوجهٍ مختلفة متساوية في القوة •

٢ - شرح التعريف :

أي هو الحديث الذي يُروى على أشكال متعارضة متدافعه بحيث لا يمكن التوفيق بينها أبداً ، وتكون جميع تلك الروايات متساوية في القوة من جميع الوجوه، بحيث لا يمكن ترجيح إحداها على الأخرى بوجه من وجوه الترجيح •

٣ - شروط تحقق الاضطراب :

يتبين من النظر في تعريف المضطرب وشرحه أنه لا يسمى الحديث مضطرباً الا اذا تحقق فيه شرطان وهما :

- أ (لاختلاف روايات الحديث بحيث لا يمكن الجمع بينها •
- ب (تساوي الروايات في القوة بحيث لا يمكن ترجيح رواية على أخرى •

أما اذا ترجحت احدى الروايات على الأخرى ، أو أمكن الجمع بينها بشكل مقبول فان صفة الاضطراب

تزول عن الحديث ، ونعمل بالرواية الراجعة في حالة
الترجيح ، أو نعمل بجميع الروايات في حالة امكان
الجمع بينها .

٤ - اقسامه :

ينقسم المضطرب بحسب موقع الاضطراب فيه الى قسمين ،
مضطرب السند ومضطرب المتن . ووقوع الاضطراب في السند أكثر .
أ (مضطرب السند : ومثاله : حديث أبي بكر رضي الله عنه
أنه قال : يا رسول الله أراك شبت ، قال : « شُيْبَتْنِي
هُودٌ وَأَخَوَاتُهَا » (١)

قال الدارقطني : « هذا مضطرب . فانه لم يُروَ الا من
طريق أبي اسحق ، وقد اُخْتُلِفَ عليه فيه على نحو عشرة
أوجه ، فمنهم من رواه مرسلًا ، ومنهم من رواه موصولًا ،
ومنهم من جعله من مسند أبي بكر ، ومنهم من جعله من
مسند سعد ، ومنهم من جعله من مسند عائشة ، وغير
ذلك . ورواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض ،
والجمع متعذر .

ب (مضطرب المتن : ومثاله : ما رواه الترمذي عن شريك عن
أبي حمزة عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس رضي الله
عنها قالت : « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
الزكاة فقال : إن في المال لَحَقًّا سِوَى الزكاة » ورواه ابن
ماجة من هذا الوجه بلفظ « ليس في المال حق سِوَى
الزكاة » قال العراقي « فهذا اضطراب لا يحتمل
التأويل » .

(١) رواه الترمذي - كتاب التفسير - تفسير سورة الواقعة ح ٩ - ص ١٨٤
مع شرح التحفه . لكن رواه بلفظ « شُيْبَتْنِي هُودٌ وَالْوَأَقَةُ وَالْمُرْسَلَاتُ
... الحديث ، وقال عنه « حسن غريب »

٥ - مِمَّنْ يَقَعُ الاضطراب ؟

أ (قد يقع الاضطراب من راو واحد ، بأن يُروِّي الحديث على أوجه مختلفة .

ب (وقد يقع الاضطراب من جماعة ، بأن يُروِّي كل منهم الحديث على وجه يخالف رواية الآخرين .

٦ - سبب ضعف المضطرب :

وسبب ضعف المضطرب أن الاضطراب يُشعر بعدم ضبط رواته .

٧ - أشهر المصنفات فيه :

كتاب « الْمُقْتَرَبُ فِي بَيَانِ الْمُضْطَرِّبِ » للحافظ ابن حجر

لِلصَّحَفِ

١ - تعريفه :

أ (لغة : اسم مفعول من « التصحيف » وهو الخطأ في الصحيفة ،

ومنه « الصُّحُفِيُّ » وهو من يخطئ في قراءة الصحيفة (١)

فيغير بعض ألفاظها بسبب خطئه في قراءتها .

ب (اصطلاحاً : تغيير الكلمة في الحديث الى غير ما رواها

الثقات لفظاً أو معنى .

٢ - أهميته ودقته :

هو فن جليل دقيق ، وتكُنُّ أهميته في كشف الأخطاء التي وقع

(١) القاموس ج ٢ - ص ١٦٦ .

فيها بعض الرواة ، وانما ينهض بأعباء هذه المهمة الحَذَّاق من الحفاظ كالدارقطني .

٣ - تقسيماته :

قسم العلماء المصحف الى ثلاثة تقسيمات ، كل تقسيم باعتبار ، واليك هذه التقسيمات .

١ (باعتبار موقعه : ينقسم المصحف باعتبار موقعه الى قسمين وهما :

١ - تصنيف في الاسناد : ومثاله : حديث شعبة عن « العوام ابن مراحم » صحفه ابن معين فقال : عن « العوام بن مزاحم » .

٢ - تصنيف في المتن : ومثاله حديث زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم « اُحْتَجِرُ في المسجد . . . » صحفه ابن لهيعة فقال : « اُحْتَجِمُ في المسجد . . . »
ب (باعتبار منشئه : وينقسم باعتبار منشئه الى قسمين أيضاً وهما :

١ - تصنيف بصر : (وهو الأكثر) أي يشتبه الخط على بصر القارئ إما لرؤاءة الخط أو عدم نقطه .

ومثاله : « من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال . . . » صحفه أبو بكر الصولي فقال : « من صام رمضان وأتبعه شيئاً من شوال . . . » فصحف « ستاً » إلى « شيئاً » .

٢ - تصنيف السمع : أي تصنيف منشؤه رداءة السمع أو بُعد السامع أو نحو ذلك . فتشتبه عليه بعض الكلمات لكونها على وزن صر في واحد .

ومثاله : حديث مروي عن « عاصم الأحول » صحفه

بعضهم فقال : عن « واصل الأحذب »
(هـ) باعتبار لفظه أو معناه : وينقسم باعتبار لفظه أو معناه
الى قسمين وهما :

١ - تصحيح في اللفظ : « وهو الأكثر » وذلك كالأمثلة
السابقة .

٢ - تصحيح في المعنى : أي أن يُبقي الراوي المُصحِّفُ اللفظُ
على حاله ، لكن يفسره تفسيراً يدل على أنه فهم معناه
فهماً غير مراد .

ومثاله : قول أبي موسى العنزي : « نحن قوم لنا شرف ،
نحن من عنزة ، صلى إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم »
يريد بذلك حديث « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى
الى عنزة » فتوهم أنه صلى الى قبيلتهم ، وإنما العنزة هنا
الحربة تُنصب بين يدي المصلي .

٤ - تقسيم الحافظ ابن حجر :

هذا وقد قسم الحافظ ابن حجر التصحيح تقسيماً آخر ، فجعله
قسمين وهما :

أ (المُصحِّف : وهو ما كان التغيير فيه بالنسبة الى نقط
الحروف مع بقاء صورة الخط .

ب (المُحرِّف : وهو ما كان التغيير فيه بالنسبة الى شكل
الحروف مع بقاء صورة الخط .

٥ - هل يقدح التصحيح بالراوي ؟

أ (اذا صدر من الراوي نادراً فإنه لا يقدح في ضبطه ، لأنه
لا يسلم من الخطأ والتصحيح القليل أحد .

ب) واذا كثر ذلك منه فانه يقدح في ضبطه ، ويدل على خفته ،
وانه ليس من أهل هذا الشأن .

٦ - السبب في وقوع الراوي في التصحيف الكثير :

غالباً ما يكون السبب في وقوع الراوي في التصحيف هو أخذ
الحديث من بطون الكتب والصُّحُف ، وعدم تلقيه عن الشيوخ
والمدرسين ، ولذلك حذر الأئمة من أخذ الحديث عن هذا شأنهم
وقالوا « لا يؤخذ الحديث من صُحُفٍ » أي لا يؤخذ عن أخذ من
الصُّحُف .

٧ - أشهر المصنفات فيه :

- أ) التصحيف للدارقطني .
- ب) لإصلاح خطأ المحدثين للخطابي .
- ج) تصحيفات المحدثين ، لأبي أحمد العسكري .

الشَّاذُّ وَالْمَجْفُوزُ

١ - تعريف الشاذ :

أ) لغة : اسم فاعل من « شذ » بمعنى « انفرد » فالشاذ معناه
« المنفرد عن الجمهور »

ب) اصطلاحاً : ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه .

٢ - شرح التعريف :

المقبول هو : العدل الذي تمُّ ضبطه ، أو العدل الذي خُفِّ

ضبطه ، وَمَنْ هو أولى منه: أي أرجح منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات .

هذا وقد اختلف العلماء في تعريفه على أقوال متعددة ، لكن هذا التعريف هو الذي اختاره الحافظ ابن حجر وقال : انه المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح^(١) .

٣ - أين يقع الشذوذ ؟ :

يقع الشذوذ في السند ، كما يقع في المتن أيضاً .
(أ) مثال الشذوذ في السند :

« ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عَوْسَجَةَ عن ابن عباس أن رجلاً توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع وارثاً الا مولى هو أعتقه » وتابع ابن عيينة على وصله ابن جُرَيْج وغيره ، وخالفهم حماد بن زيد ، فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس .

ولذا قال أبو حاتم « المحفوظ حديث ابن عيينة » فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط ، ومع ذلك فقد رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عدداً منه .

(ب) مثال الشذوذ في المتن :

ما رواه أبو داود والترمذي من حديث عبدالواحد ابن زياد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً : « اذا صلى أحدكم الفجر فليضطجع عن يمينه » قال البيهقي خالف عبدالواحد العدد الكثير في هذا ، فان الناس انما رووه من فعل النبي صلى الله عليه وسلم .

(١) انظر النخبة وشرحها ص ٣٧ .

لا من قوله ، وانفرد عبدالواحد من بين ثقات أصحاب
الأعمش بهذا اللفظ .

٤ - المحفوظ :

هذا ويقابل الشاذَّ « المحفوظُ » وهو :
ما رواه الأوثق مخالفاً لرواية الثقة .
ومثاله : هو المثالان المذكوران في نوع الشاذ .

٥ - حكم الشاذ والمحفوظ :

من المعلوم أن الشاذ حديث مردود ، أما المحفوظ فهو حديث
مقبول .

الجهالة بالراوي

١ - تعريفها :

أ (لفة : مصدر « جَهْلُ » ضد « عِلْمُ » والجهالة بالراوي
تعني عدم معرفته*
ب (اصطلاحاً : عدم معرفة عَيْنِ الراوي أو حاله .

٢ - أسبابها :

وأسباب الجهالة بالراوي ثلاثة وهي :
أ (كثرة نعوت الراوي : من اسم أو كنية أو لقب أو صفة
أو حرفة أو نسب، فيشتهر بشيء منها فيُذكر بغير

(١) وهي السبب الثامن من أسباب الطعن في الراوي .

ما اشتهر به لغرض من الأغراض ، فيُظن أنه راو آخر ،
فيحصل الجهل بحاله .

ب (قلة روايته : فلا يكثر الأخذ عنه بسبب قلة روايته ،
فربما لم يرو عنه الا واحد .

ح (عدم التصريح باسمه : لأجل الاختصار ونحوه . ويسمى
الراوي غير المصرح باسمه « المُبهم » .

٣ - أمثلة :

أ (مثال كثره نعوت الراوي : « محمد بن السائب بن بشر
الكلبي » نسبة بعضهم الى جده فقال : « محمد بن بشر »
وسماه بعضهم « حماد بن السائب » وكناه بعضهم
« أبا النضر » وبعضهم « أبا سعيد » وبعضهم « أبا هشام »
فصار يُظن أنه جماعة ، وهو واحد .

ب (مثال قلة رواية الراوي وقلة من روى عنه :
« أبو العشرء الدارمي » من التابعين ، لم يرو عنه غير
حماد بن سلمة .

ح (مثال عدم التصريح باسمه : قول الراوي : أخبرني
فلان أو شيخ أو رجل أو نحو ذلك .

٤ - تعريف المجهول :

هو من لم تُعرف عينه أو صفته .

ومعنى ذلك أي هو الراوي الذي لم تعرف ذاته أو شخصيته ،
أو عرفت شخصيته ولكن لم يعرف عن صفته أي عدالته وضبطه
شيء .

٥ - أنواع المجهول :

يمكن أن يقال ان أنواع المجهول ثلاثة وهي :

(أ) مجهول العَيْن :

١ - تعريفه : هو من ذكر اسمه ، ولكن لم يَرَوْ عنه الا راو واحد .

٢ - حكم روايته : عدم القبول ، الا اذا وُثِّقَ .

٣ - كيف يوثق : يوثق بأحد أمرين .

(أ) اما أن يوثقه غير من روى عنه .

(ب) واما أن يوثقه من روى عنه بشرط أن يكون من أهل الجرح والتعديل .

٤ - هل لحديثه اسم خاص ؟ ليس لحديثه اسم خاص ، وانما حديثه من نوع الضعيف .

(ب) مجهول الحال : (ويسمى المستور)

١ - تعريفه : هو من روى عنه اثنان فأكثر ، لكن لم يوثق .

٢ - حكم روايته : الرد ، على الصحيح الذي قاله الجمهور .

٣ - هل لحديثه اسم خاص ؟ ليس لحديثه اسم خاص ، وانما حديثه من نوع الضعيف .

(ح) المُبْهُم : ويمكن أن نعتبر المبهم من أنواع المجهول ، وان كان علماء الحديث قد أطلقوا عليه اسماً خاصاً ، لكن حقيقته تشبه حقيقة المجهول .

١ - تعريفه : هو من لم يُصَرَّحَ باسمه في الحديث .

٢ - حكم روايته : عدم القبول ، حتى يُصَرَّحَ الراوي عنه باسمه ، أو يُعَرَّفَ اسمه بوروده من طريق آخر مصرح فيه باسمه .

وسبب رد روايته جهالة عينه ، لأن من أُبْهِمُ اسْمُهُ
جَهِلَتْ عَيْنُهُ وجهلت عدالته من باب أولى ، فلا تقبل
روايته .

٣ - لو أُبْهِمُ بلفظ التعديل فهل تقبل روايته ؟ وذلك مثل
أن يقول الراوي عنه : « أخبرني الثقة » .
والجواب : أنه لا تقبل روايته أيضاً على الأصح ، لأنه قد
يكون ثقه عنده ، غير ثقة عند غيره .

٤ - هل لحديثه اسم خاص ؟ نعم لحديثه اسم خاص هو
« الْمُبْهِمُ » والحديث المبهم هو الحديث الذي فيه راو لم
يُصَرِّح باسمه ، قال البيهقي في منظومته : « وَمُبْهِمٌ
مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمَّ » .

٦ - أشهر المصنفات في أسباب الجهالة :

- أ (كثرة نعوت الراوي : صنف فيها الخطيب كتاب « مُوَضِّح
أوهام الجمع والتفريق »
ب (قلة رواية الراوي : صُنِّفَ فيها كتب سميت « كتب
الوُحْدَانِ » أي الكتب المشتملة على من لم يُرو عنه
إلا واحد ، ومن هذه الكتب « الوُحْدَانِ » للإمام مسلم .
ج (عدم التصريح باسم الراوي : وَصُنِّفَ فِيهِ كُتُبُ
« الْمُبْهِمَاتِ » مثل كتاب « الْأَسْمَاءُ الْمُبْهِمَةُ فِي الْأَنْبَاءِ
الْمُحْكَمَةِ » للخطيب البغدادي . وكتاب « الْمُسْتَفَادُ مِنْ
بُهِمَاتِ الْمُتَنَزِّلِ وَالْإِسْنَادِ » لولي الدين العراقي .

البِدْعَةُ

١ - تعريفها :

- أ (لغة : هي مصدر من « بَدَعَ » بمعنى « أَنْشَأَ » كابتدع ،
كما في القاموس .
ب (اصطلاحاً : الحدث في الدين بعد الإكمال ، أو ما اسْتُحْدِثُ
بعد النبي صلى الله عليه وسلم من الأهواء والأعمال .

٢ - أنواعها :

البدعة نوعان .

- أ (بدعة مُكْفَرَةٌ : أي يُكْفَرُ صاحبُها بسببها ، كأن يعتقد
ما يستلزم الكفر ، والمعتمد أن الذي تَرُدُّ روايته من أنكر
أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة ،
أو من اعتقد عكسه (١)
ب (بدعة مُفْسِدَةٌ : أي يُفْسِقُ صاحبها بسببها ، وهو من
لا تقتضي بدعته التكفير أصلاً :

٣ - حكم رواية المبتدع :

- أ (ان كانت بدعته مُكْفَرَةٌ : تَرُدُّ روايته .

(١) وهي السبب التاسع من أسباب الطعن في الراوي .

(٢) انظر النخبة وشرحها ص ٥٢ .

ب) وان كانت بدعته مُفسِّقة : فالصحيح الذي عليه
الجمهور ، أن روايته تقبل بشرطين :

١ - ألا يكون داعية الى بدعته .

٢ - وألا يروي ما يروِّج بدعته .

٤ - هل لحديث المبتدع اسم خاص ؟

ليس لحديث المبتدع اسم خاص به ، وانما حديثه من نوع
المردود كما عرفت ، ولا يقبل الا بالشروط التي ذكرت آنفاً .



سوء الحفظ (١)

١ - تعريف سييء الحفظ :

هو من لم يُرْجَحْ جانبُ إصابته على جانب خطئه .

٢ - أنواعه :

سيء الحفظ نوعان .

أ (إما أن ينشأ سوء الحفظ معه من أول حياته ويلازمه في جميع حالاته ، ويسمى خبره الشاذ على رأي بعض أهل الحديث .

ب (وأما أن يكون سوء الحفظ طارئاً عليه ، أما لكبره، أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه فهذا يسمى «المُخْتَلَطُ» .

٣ - حكم روايته :

أ (أما الأول : وهو من نشأ على سوء الحفظ، فروايته مردودة
ب (وأما الثاني : أي المُخْتَلَطُ ، فالحكم في روايته التفصيل الآتي :

١ - فما حَدَّثَ به قبل الاختلاط، وتَمَيَّزَ ذلك : فمقبول .

٢ - وما حَدَّثَ به بعد الاختلاط : فمردود .

٣ - وما لم يتميَّز أنه حَدَّثَ به قبل الاختلاط أو بعده : ^{وَوَقَّفَ} توقَّف

فيه حتى يتميَّز .

(١) وهو السبب المأثر من أسباب الطعن في الراوي ، وهو آخرها .

الفصل الرابع

الخبر المشترك بين المقبول والمردود

- المبحث الأول : تقسيم الخبر بالنسبة الى من أُسْنِدَ إليه •
- المبحث الثاني : أنواع متفرقة مشتركة بين المقبول والمردود •

المبحث الأول

- تقسيم الخبر بالنسبة الى من أُسْنِدَ إليه -

ينقسم الخبر بالنسبة الى من أُسْنِدَ اليه الى أربعة أقسام وهي:
الحديث القدسي - المرفوع - الموقوف - المقطوع • واليك بحث هذه
الأقسام تفصيلا على التوالي

الحديث القدسي

١ - تعريفه :

أ (لغة : القدسيُّ نسبة الى « القدس » أي الطُّهر ، كما في القاموس ^(١) ، أي الحديث المنسوب الى الذات القدسية ،

وهو الله سبحانه وتعالى .

ب (اصطلاحاً : هو ما نُقِلَ إلينا عن النبي صلى الله عليه وسلم مع إسناده وإياه الى ربه عز وجل .

٢ - الفرق بينه وبين القرآن :

هناك فروق كثيرة أشهرها ما يلي :

أ (أن القرآن لفظه ومعناه عن الله تعالى ، والحديث القدسي معناه من الله، ولفظه من عند النبي صلى الله عليه وسلم .

ب (والقرآن يُتَعَبَّدُ بتلاوته ، والحديث القدسي لا يتعبد بتلاوته .

ح (القرآن يشترط في ثبوته التواتر . والحديث القدسي لا يشترط في ثبوته التواتر .

٣ - عدد الأحاديث القدسية :

والأحاديث القدسية ليست بكثيرة بالنسبة لعدد الأحاديث النبوية . وعددها يزيد على المائتي حديث .

(١) ح ١ - ص ٢٤٨ .

٤ - مثاله :

ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما رَوَى عن الله تبارك وتعالى أنه قال : « يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا ... » (١)

٥ - صِيغُ روايته :

لراوي الحديث القدسي صيغتان يُروى الحديث بأيهما شاء، وهما :

- أ (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه عز وجل .
ب (قال الله تعالى ، فيما رواه عنه رسوله صلى الله عليه وسلم .

٦ - أشهر المصنفات فيه :

الإتحافات السُّنِّيَّة بالأحاديث القدسية . لعبد الرؤوف المناوي
جُمع فيه ٢٧٢ / حديثاً .

المَرْفُوع

١ - تعريفه :

أ (لغة : اسم مفعول من فعل « رَفَعَ » ضد « وَضَعَ » كأنه سُمِّيَ بذلك لِزُسْبَتِهِ إلى صاحب المقام الرَّفِيع ، وهو النبي صلى الله عليه وسلم .

ب (اصطلاحاً : ما أُضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من

(١) مسلم بشرح النووي - ج ١٦ - ص ١٢١ وما بعدها .

قول أو فعل أو تقرير أو صفة •

٢ - شرح التعريف :

أي هو ما نُسِبَ أو ما أُسْنِدَ إلى النبي صلى الله عليه وسلم سواء كان هذا المضاف قولاً للنبي صلى الله عليه وسلم أو فعلاً أو تقريراً أو صفة ، وسواء كان المضيف هو الصحابي أو من دونه ، متصلاً كان الاسناد أو منقطعاً ، فيدخل في المرفوع الموصول والمرسل والمتصل والمنقطع ، هذا هو المشهور في حقيقته ، وهناك أقوال أخرى في حقيقته وتعريفه •

٣ - أنواعه :

يتبين من التعريف أن أنواع المرفوع أربعة وهي :

- أ (المرفوع القولي •
- ب (المرفوع الفعلي •
- ج (المرفوع التقريري •
- د (المرفوع الوصفي •

٤ - أمثلة :

أ (مثال المرفوع القولي : أن يقول الصحابي أو غيره : « قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ... »

ب (مثال المرفوع الفعلي : أن يقول الصحابي أو غيره :

« فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ... »

ج (مثال المرفوع التقريري : أن يقول الصحابي أو غيره :

« فَعِلَ بِحَضْرَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَذَا » ولا يُرْوَى
بِإِنْكَارِهِ لَذَلِكَ الْفِعْلُ •

د (مثال المرفوع الوصفي : أن يقول الصحابي أو غيره :

« كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْسَنَ النَّاسِ
خُلُقًا » •

الموقوف

١ - تعريفه :

- أ (لغة : اسم مفعول من « الوقف » كان الراوي وقف بالحديث عند الصحابي ولم يتابع سرد باقي سلسلة الاسناد .
- ب (اصطلاحاً : ما أُضيف الى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير .

٢ - شرح التعريف :

أي هو ما نُسِبَ أو أُسْنِدَ الى صحابي أو جُمع من الصحابة سواء كان هذا المنسوب اليهم قولاً أو فعلاً أو تقريراً ، وسواء كان السند اليهم متصلاً أو منقطعاً .

٣ - أمثلة :

- أ (مثال الموقوف القولي : قول الراوي ، قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه : « حدثوا الناس بما يعرفون ، أتريدون أن يكذب الله ورسوله »^(١)
- ب (مثال الموقوف الفعلي : قول البخاري : « وأُمُّ ابْنِ عَبَّاسٍ وهو متيمم »^(٢)

(١) البخاري .

(٢) البخاري - كتاب التيمم - ج ١ - ص ٨٢ .

ح (مثال الموقوف التقريري : كقول بعض التابعين مثلاً :
« فعلت كذا أمام أحد الصعابة ولم يُنكرْ عليَّ » .

٤ - استعمال آخر له :

يستعمل اسم الموقوف فيما جاء عن غير الصعابة لكن مقيداً .
فيقال مثلاً : « هذا حديث وقفه فلان على الزهري أو على
عطاء ^(١) ونحو ذلك .

٥ - اصطلاح فقهاء خراسان :

يسمى فقهاء خراسان :

أ (المرفوع : خبراً .

ب (والموقوف : أثراً .

أما المحدثون فيسمون كل ذلك « أثراً » لأنه مأخوذ من
« أثرتُ الشيء » أي رويته .

٦ - فروع تتعلق بالمرفوع حكماً :

هناك صور من الموقوف في ألفاظها وشكلها ، لكن المدقق في
حقيقتها يرى أنها بمعنى الحديث المرفوع ، لذا أطلق عليها العلماء
اسم « المرفوع حكماً » أي انها من الموقوف لفظاً المرفوع حكماً .

ومن هذه الصور :

أ (أن يقول الصحابي-الذي لم يُعرَف بالأخذ عن أهل الكتاب
- قولاً لا مجال للاجتهاد فيه، ولا له تعلق ببيان لغة أو

شرح غريب مثل :

١ - الإخبار عن الأمور الماضية . كَبَدِمَ الخَلْقُ .

(١) الزهري وعطاء كلاماً من التابعين .

٢ - أو الإخبار عن الأمور الآتية، كالملاحم والفتن وأحوال يوم القيامة .

٣ - أو الإخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص ، كقوله من فعل كذا فله أجر كذا .

ب (أو يفعل الصحابي ما لا مجال للاجتهاد فيه : كصلاة علي رضي الله عنه صلاة الكسوف في كل ركعة أكثر من ركوعين .

ح - أو يخبر الصحابي أنهم كانوا يقولون أو يفعلون كذا أو لا يرون بأساً بكذا .

١ - فان أضافه الى زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، فالصحيح أنه مرفوع ، كقول جابر : « كنا نَعَزِلُ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم »^(١)

٢ - وان لم يُضِفْهُ الى زمنه فهو موقوف عند الجمهور ، كقول جابر : « كنا اذا صعدنا كبرنا ، واذا نزلنا سبحنا »^(٢)

د (أو يقول الصحابي : « أُمِرْنَا بكذا أو نُهِينَا عن كذا ، أو من السُّنَّةِ كذا » مثل قول بعض الصحابة : « أُمِرُ بِلَالٍ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ ، وَيُؤْتِرَ الْإِقَامَةَ »^(٣) . وكقول أم عطية « نُهِينَا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ ، وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا »^(٤) وكقول أبي قلابة عن أنس : « من السنة اذا تزوج البكر على الثيب اقام عندها سبعا »^(٥) .

هـ (أو يقول الراوي في الحديث عند ذكر الصحابي بعض

(١) البخاري ومسلم .

(٢) البخاري

(٣) البخاري ومسلم .

(٤) البخاري ومسلم .

(٥) البخاري ومسلم .

هذه الكلمات الأربع وهي : « يَرْفَعُهُ » أو « يَنْمِيهِ » أو « يَبْلُغُ به » أو « رَوَايَةً » كحديث الأعرج عن أبي هريرة رواية : « تقاتلون قوماً صفاراً الأعين » (١)

(و) أو يفسر الصحابي تفسيراً له تعلق بسبب نزول آية : كقول جابر : « كانت اليهود تقول : من أتى امرأته من دبرها في قبْلِها جاء الولد أَحْمُولُ ، فأنزل الله تعالى : نساؤكم حرث لكم . . . الآية » (٢)

٧ - هل يحتج بالموقوف ؟

الموقوف - كما عرفت - قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً ، لكن حتى ولو ثبتت صحته فهل يحتج به ؟ والجواب عن ذلك أن الأصل في الموقوف عدم الاحتجاج به ، لأنه أقوال وأفعال صحابة . لكنها ان ثبتت فانها تقوي بعض الأحاديث الضعيفة - كما مر في المرسل - لأن حال الصحابة كان هو العمل بالسنة ، وهذا اذا لم يكن له حكم المرفوع ، أما اذا كان من الذي له حكم المرفوع فهو حجة كالرفوع .

المَقْطُوعُ

١ - تعريفه :

- أ (لغة : اسم مفعول من « قَطَعَ » ضد « وَصَلَ »
ب (اصطلاحاً : ما أُضيف إلى التابعي (٣) أو من دُونَهُ من قول أو فعل .

(١) رواه البخاري . (٢) رواه مسلم .
(٣) التابعي . هو من لقي الصحابي مسلماً ومات على الاسلام . وقد مر

٢ - شرح التعريف :

أي هو ما نُسِبَ أو أُسْنِدُ إلى التابعي أو تابع التابعي فمن دونه من قول أو فعل . والمقطوع غير المنقطع ، لأن المقطوع من صفات المتن ، والمنقطع من صفات الاسناد ، أي ان الحديث المقطوع من كلام التابعي فمن دونه ، وقد يكون السند متصلًا إلى ذلك التابعي . على حين أن المنقطع يعني أن اسناد ذلك الحديث غير متصل ، ولا تعلق له بالمتن .

٣ - أمثلة :

أ (مثال المقطوع القولي : قول الحسن البصري في الصلاة خلف المبتدع : « صَلِّ عَلَيْهِ بِدَعْتِهِ » ^(١))

ب (مثال المقطوع الفعلي : قول ابراهيم بن محمد بن المنتشر « كَانَ مَسْرُوقٌ يُرْخِي السُّتْرَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَهْلِهِ وَيَقْبَلُ عَلَى صَلَاتِهِ وَيُخْلِيهِمْ وَدُنْيَاهُمْ » ^(٢))

٤ - حكم الاحتجاج به :

المقطوع لا يحتج به في شيء من الأحكام الشرعية، أي ولو صحت نسبته لقائله، لأنه كلام أو فعل أحد المسلمين ، لكن ان كانت هناك قرينة تدل على رفعه ، كقول بعض الرواة : - عند ذكر التابعي - « يرفعه » مثلا ، فيعتبر عندئذ له حكم المرفوع المرسل

٥ - إطلاقه على المنقطع :

أطلق بعض المحدثين كالشافعي والطبراني لفظ « المقطوع »

(١) البخاري ج ١ - ص ١٥٧

(٢) حلية الأولياء ج ٢ - ص ٩٦

وأرادوا به « المنقطع » أي الذي لم يتصل أسناده ، وهو اصطلاح غير مشهور .
وقد يُعْتَدَرُ للشافعي بأنه قال ذلك قبل استقرار الاصطلاح ،
أما الطبراني فإطلاقه ذلك يعتبر تجاوزاً عن الاصطلاح .

٦ - من مؤلفات الموقوف والمقطوع :

- أ (مصنف ابن أبي شيبة .
- ب (مصنف عبدالرزاق .
- ج (تفاسير ابن جرير وابن أبي حاتم وابن المنذر .

المبحث الثاني

أنواع أخرى مشتركة بين المقبول والمردود

المُسْنَدُ

١ - تعريفه :

- أ (اسم مفعول من « أَسَنَدَ » بمعنى أَضَافَ ، أو نَسَبَ .
- ب (اصطلاحاً : ما اتصل سنده مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم ^(١)

(١) هذا التعريف هو الذي قطع به الحاكم ، وحزم به ابن حجر في النخبة وهناك تعريفات أخرى للمسند

٢ - مثاله :

ما أخرجه البخاري قال : « حدثنا عبدالله بن يوسف عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اذا شرب الكلب في اناء أحدكم فليفسله سبعا » (١)

فهذا حديث اتصل سنده من أوله الى منتهاه ، وهو مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم .

الْمُتَّصِل

١ - تعريفه :

- أ (لغة : اسم فاعل من « اتَّصَلَ » ضد « انْقَطَعَ » ويسمى هذا النوع بـ « الموصول » أيضاً .
- ب (اصطلاحاً : ما اتصل سنده مرفوعاً كان أو موقوفاً .

٢ - مثاله :

- أ (مثال المتصل المرفوع : « مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبدالله عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : كذا ... »
- ب (مثال المتصل الموقوف : « مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال كذا ... »

٣ - هل يسمى قول التابعي متصلاً ؟

قال العراقي : « وأما أقوال التابعين - اذا اتصلت الأسانيد

(١) البخاري - ١ - ص ٤٧

اليهم - فلا يسمونها متصلة في حالة الاطلاق ، أما مبع التقييد فجائز ، وواقع في كلامهم ، كقولهم : هذا متصل الى سعيد بن المسيب أو الى الزهري أو الى مالك ونحو ذلك ، قيل والنكتة في ذلك أنها تسمى « مقاطيع » فاطلاق المتصل عليها كالوصف لشيء واحد بمتضادين لغة » .

زيادات الثقات

١ - المراد بزيادات الثقات :

الزيادات جمع زيادة ، والثقات جمع ثقة ، والثقة هو العدل الضابط ، والمراد بزيادة الثقة ما نراه زائداً من الألفاظ في رواية بعض الثقات لحديث ما عما رواه الثقات الآخرون لذلك الحديث .

٢ - أشهر من اعتنى بها :

هذه الزيادات من بعض الثقات في بعض الأحاديث لفتت أنظار العلماء فتتبعوها واعتنوا بجمعها ومعرفتها ، ومن أشهر بذلك الأئمة :

- أ (أبو بكر عبدالله بن محمد بن زياد النيسابوري .
- ب (أبو نعيم الجرجاني
- ح (أبو الوليد حسان بن محمد القرشي .

٣ - مكان وقوعها :

- أ (في المتن : بزيادة كلمة أو جملة .
- ب (في الاسناد : برفع موقوف ، أو وصل مرسل .

٤ - حكم الزيادة في المتن :

أما الزيادة في المتن فقد اختلف العلماء في حكمها على أقوال :

أ (فمنهم من قبلها مطلقاً .

ب (ومنهم من ردها مطلقاً .

ج (ومنهم من رد الزيادة من راوي الحديث الذي رواه أولاً بغير زيادة ، وقبلها من غيره ^(١) .

وقد قسم ابن الصلاح الزيادة بحسب قبولها وردها الى ثلاثة أقسام ، وهو تقسيم حسن ، وافقه عليه النووي وغيره ، وهذا التقسيم هو :

أ (زيادة ليس فيها منافاة لما رواه الثقات أو الأوثق ، فهذه حكمها القبول ، لأنها كحديث تفرد برواية جملته ثقة من الثقات .

ب (زيادة منافية لما رواه الثقات أو الأوثق ، فهذه حكمها الرد ، كما سبق في الشاذ .

ج (زيادة فيها نوع منافاة لما رواه الثقات أو الأوثق ، وتنحصر هذه المنافاة في أمرين .

١ - تقييد المطلق .

٢ - تخصيص العام .

وهذا القسم سكته عن حكمه ابن الصلاح ، وقال عنه النووي :

« والصحيح قبول هذا الأخير » ^(٢)

(١) انظر علوم الحديث ص ٧٧ والكفاية ص ٤٢٤ وما بعدها .

(١) انظر التقريب مع التدريب ج ١ - ص ٢٤٧ . هذا ومذهب الشافعي

ومالك قبول هذا النوع من الزيادة ومذهب الحنفية رده .

٥ - أمثلة للزيادة في المتن :

أ (مثال للزيادة التي ليس فيها منافاة : ما رواه مسلم ^(١)

من طريق علي بن مُسْهِر عن الأعمش عن أبي رزِين وأبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه من زيادة كلمة « فَلْيُرْقَهُ » في حديث ولوغ الكلب ، ولم يذكرها سائر الحفاظ من أصحاب الأعمش ، وإنما رَوَاهُ هَكَذَا « إذا ولغ الكلب في اناء أحدكم فليغسله سبع مرار » فتكون هذه الزيادة كخبر تفرد به علي بن مُسْهِر، وهو ثقة، فتقبل تلك الزيادة .

ب (مثال للزيادة المتنافية :

زيادة « يوم عرفة » في حديث « يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عِيدُنَا أَهْلُ الْإِسْلَامِ » وهي أيام أكل وشرب ، فإن الحديث من جميع طرقه بدونها ، وإنما جاء بها موسى بن علي بن رباح عن أبيه عن عقبة بن عامر ، والحديث أخرجه الترمذي وأبو داود وغيرهما .

ج (مثال للزيادة التي فيها نوع منافاة : ما رواه مسلم من

طريق أبي مالك الأشجعي عن رُبَيْعٍ عن حذيفة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ... وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً وجعلت تربتها لنا طهوراً » فقد تفرد أبو مالك الأشجعي بزيادة « تربتها » ولم يذكرها غيره من الرواة ، وإنما رَوَاهُ الْحَدِيثُ هَكَذَا « وجعلت لنا الأرض مسجداً وطهوراً » ^(٢)

(١) انظر روايات الحديث في صحيح مسلم بشرح النووي ج ٢ - ص ١٨٢

وما بعدها

(٢) المصدر السابق ج ٥ - ص ٤ وما بعدها

٦ - حكم الزيادة في الاسناد :

أما الزيادة في الاسناد، فتَنْصِبُ هنا على مسألتين رئيسيتين
يكثر وقوعهما ، وهما تعارض الوصل مع الارسال ، وتعارض
الرفع مع الوقف ، أما باقي صور الزيادة في الاسناد فقد أفرد
العلماء لها أبحاثاً خاصة مثل « المزيد في متصل الأسانيد » .

هذا وقد اختلف العلماء في قبول الزيادة وردّها على أربعة
أقوال وهي :

أ (الحُكْمُ لمن وصله أو رفعه (أي قبول الزيادة) وهو قول
جمهور الفقهاء والأصوليين ^(١) .

ب (الحكم لمن أرسله أو وقفه (أي ردّ الزيادة) وهو قول
أكثر أصحاب الحديث .

ج (الحكم للأكثر : وهو قول بعض أصحاب الحديث .

د (الحكم للأحفظ : وهو قول بعض أصحاب الحديث .

ومثاله : حديث « لانكاح الا بوليٍّ » فقد رواه يونس بن أبي
اسحق السَّيِّمِي ، وابنه إسرائيل وقيس بن الربيع عن أبي اسحق
مسنداً متصلاً ، ورواه سفيان الثوري وشعبة بن الحجاج عن أبي
اسحق مرسلًا ^(٢) .

(١) قال الخطيب : « هذا القول هو الصحيح عندنا ، الكفاية ص ٤١١

(٢) انظر المثال واختلاف الرواة في ارساله ووصله في الكفاية ص ٤٠٩

وما بعدها .

الاعتبار والمتابع والشاهد

١ - تعريف كل منها :

أ (الاعتبار :

١ - لغة : مصدر « اُعْتَبِرُ » ومعنى الاعتبار النظر في الأمور
ليعرف بها شيء آخر من جنسها .

٢ - اصطلاحاً : هو تتبع طرق حديث انفراد بروايته راو .
ليعرف هل شاركه في روايته غيره أو لا .

ب (المتابع : ويسمى التابع .

١ - لغة : هو اسم فاعل من « تَابَعَ » بمعنى وافق .

٢ - اصطلاحاً : هو الحديث الذي يشارك فيه رواؤه رواة
الحديث الفرد لفظاً ومعنى أو معنى فقط ، مع الاتحاد
في الصحابي .

ج - الشاهد :

١ - لغة : اسم فاعل من « الشهادة » وسمى بذلك لأنه يشهد
أن للحديث الفرد أصلاً ، ويقويه ، كما يقوي الشاهد
قول المدعي ويدعمه .

٢ - اصطلاحاً : هو الحديث الذي يشارك فيه رواؤه رواة
الحديث الفرد لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ، مع

الاختلاف في الصحابي .

٢ - الاعتبار ليس قسيمياً للتابع والشاهد :

ربما يتوهم شخص أن الاعتبار قسيم للتابع والشاهد ، لكن الأمر ليس كذلك ، وإنما الاعتبار هو هيئة التوصل إليهما ، أي هو طريقة البحث والتفتيش عن التابع والشاهد .

٣ - اصطلاح آخر للتابع والشاهد :

ما ذُكر من تعريف التابع والشاهد هو الذي عليه الأكثر، وهو المشهور ، لكن هناك تعريف آخر لهما وهو :

١ (التابع : أن تحصل المشاركة لرواة الحديث الفرد باللفظ سواء اتحد الصحابي أو اختلف .

ب (الشاهد : أن تحصل المشاركة لرواة الحديث الفرد بالمعنى سواء اتحد الصحابي أو اختلف . هذا وقد يطلق اسم أحدهما على الآخر ، فيطلق اسم التابع على الشاهد ، كما يطلق اسم الشاهد على التابع ، والأمر سهل كما قال الحافظ ابن حجر ^(١) ، لأن الهدف منهما واحد، وهو تقوية الحديث بالعثور على رواية أخرى للحديث .

٤ - المتابعة :

١ (تعريفها :

١ - لغة : مصدر « تَابَعَ » بمعنى « وَافَقَ » ، فالمتابعة إِذْنُ الموافقة .

٢ - اصطلاحاً : أن يشارك الراوي غيره في رواية الحديث .

ب (أنواعها : والمتابعة نوعان ،

(١) في شرح النخبة ص ٣٨ .

١ - متابعة تامة : وهي أن تحصل المشاركة للراوي من أول الاسناد .

٢ - متابعة قاصرة : وهي أن تحصل المشاركة للراوي في أثناء الاسناد .

٥ - أمثلة :

سأذكر مثالا واحداً مُثلُ به الحافظ ابن حجر^(١) ، فيه المتابعة التامة ، والمتابعة القاصرة والشاهد ، وهو :
ما رواه الشافعي في الأم عن مالك عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الشهر تسع وعشرون ، فلا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفطروا حتى تروه ، فان غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين »

فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم أن الشافعي تفرد به عن مالك ، فعُدَّوه في غرائبهم ، لأن أصحاب مالك رَوَوْه عنه بهذا الاسناد ، وبلغوا : « فان غم عليكم فاقدروا له » لكن بعد الاعتبار وجدنا للشافعي متابعة تامة ، ومتابعة قاصرة ، وشاهداً .

أ (أما المتابعة التامة : فما رواه البخاري عن عبدالله بن مسleme القعنبي عن مالك بالاسناد نفسه ، وفيه « فان غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين »

ب (وأما المتابعة القاصرة : فما رواه ابن خزيمة من طريق عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عبدالله ابن عمر بلفظ : « فكمّلوا ثلاثين »

ج (وأما الشاهد : فما رواه النسائي من رواية محمد بن حنين عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ، وفيه : « فان غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين » .

(١) في شرح النخبة ص ٢٧ .